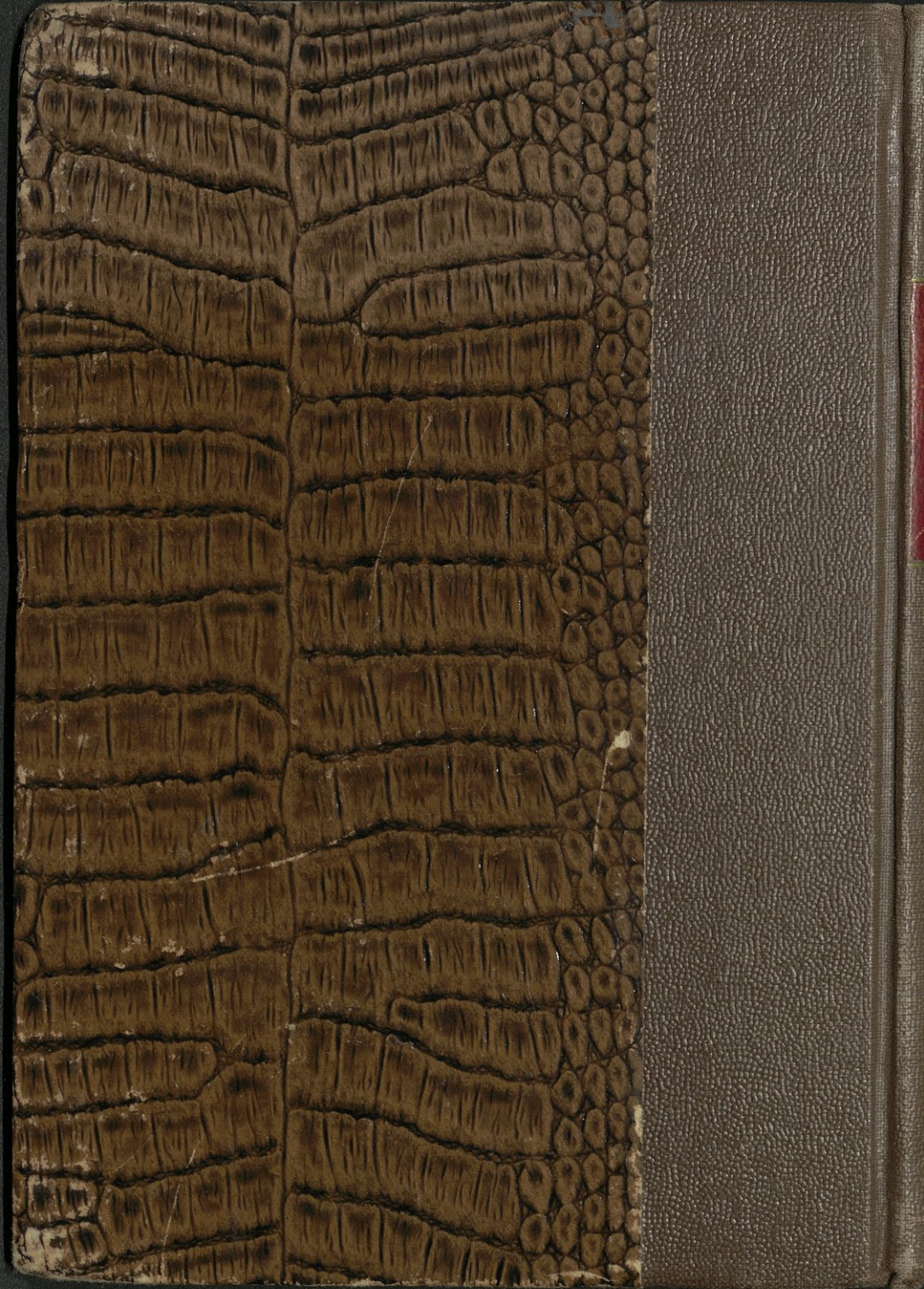
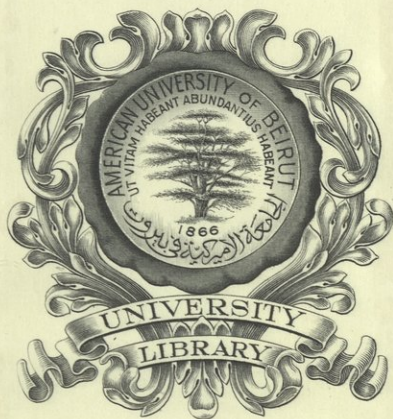
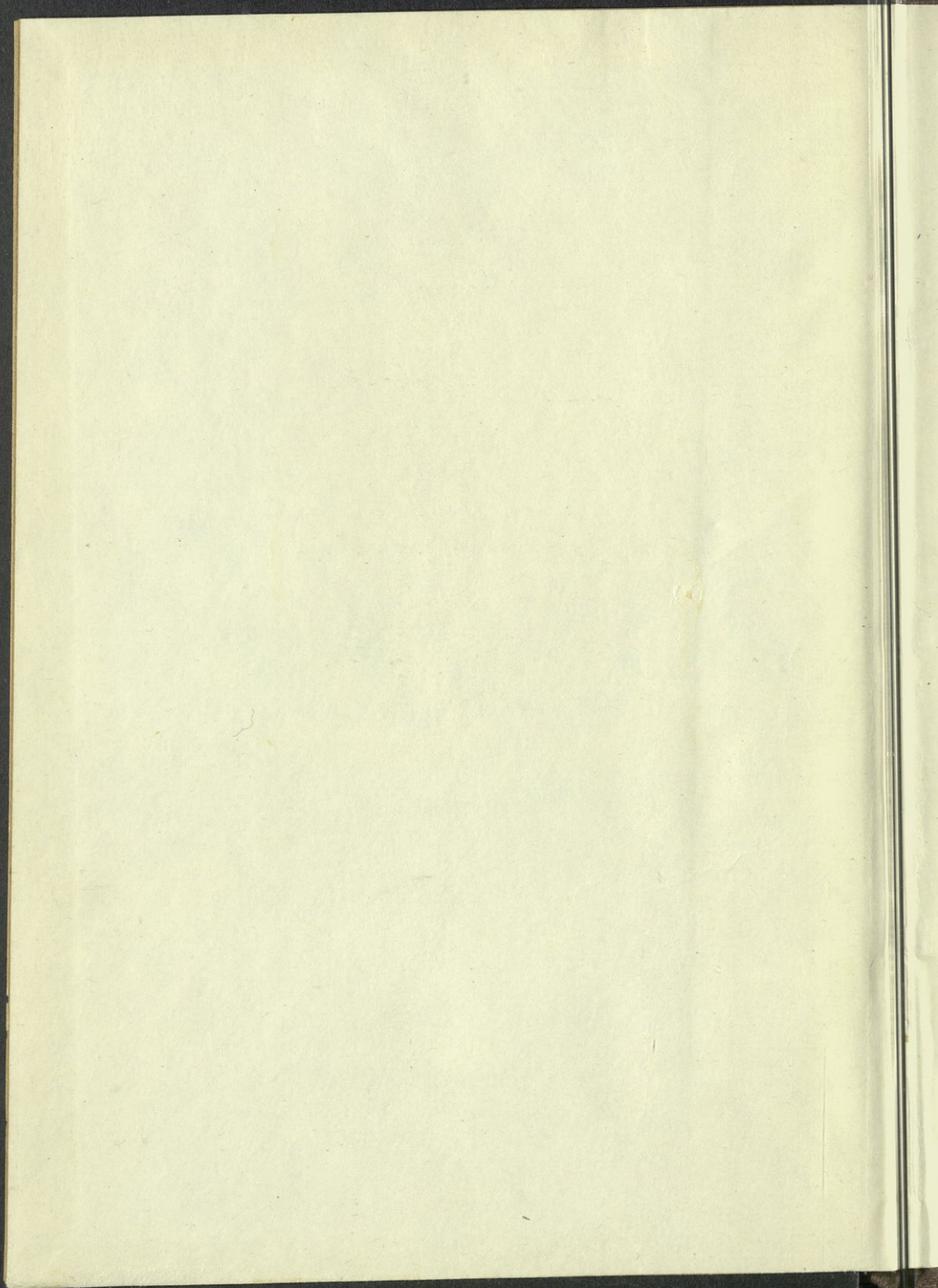
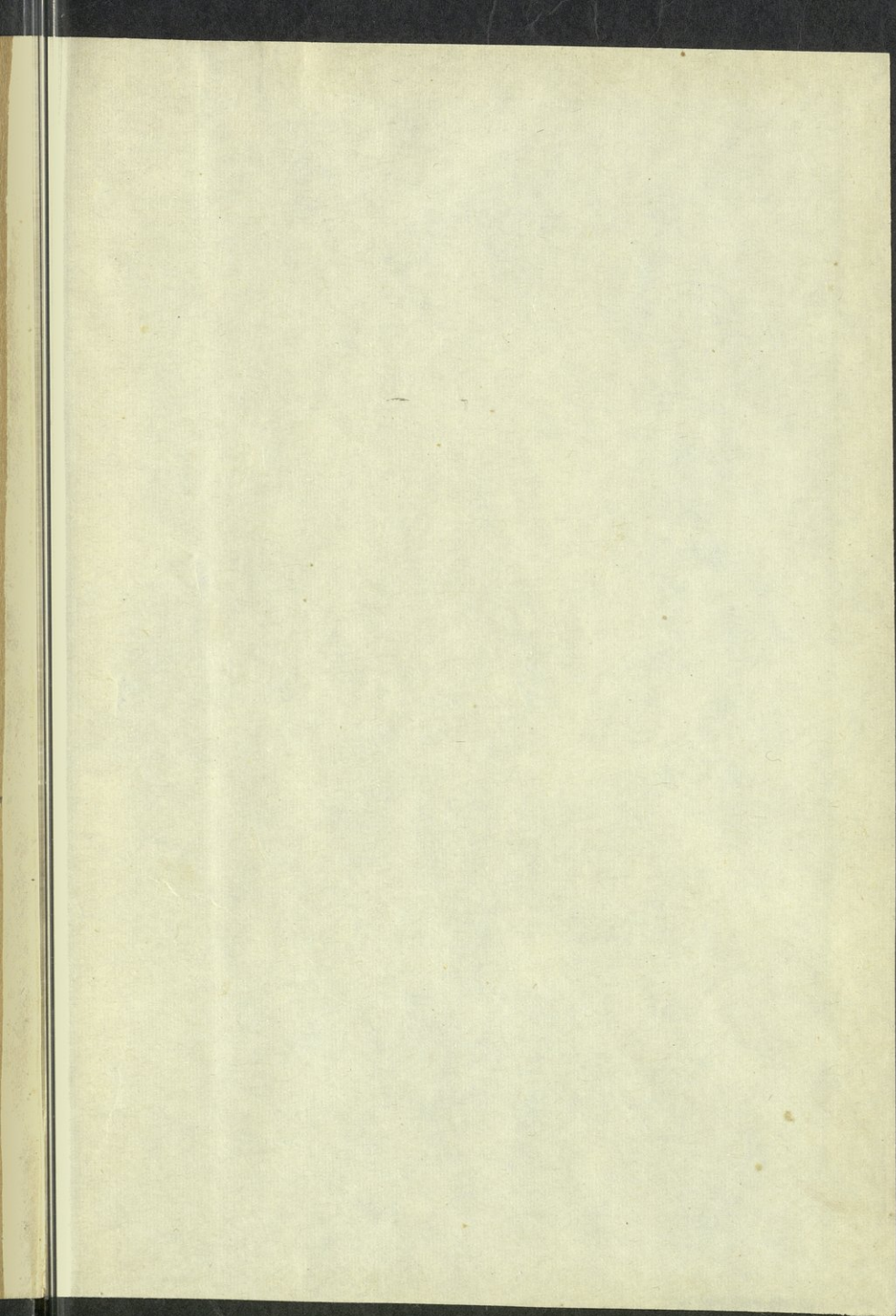




AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



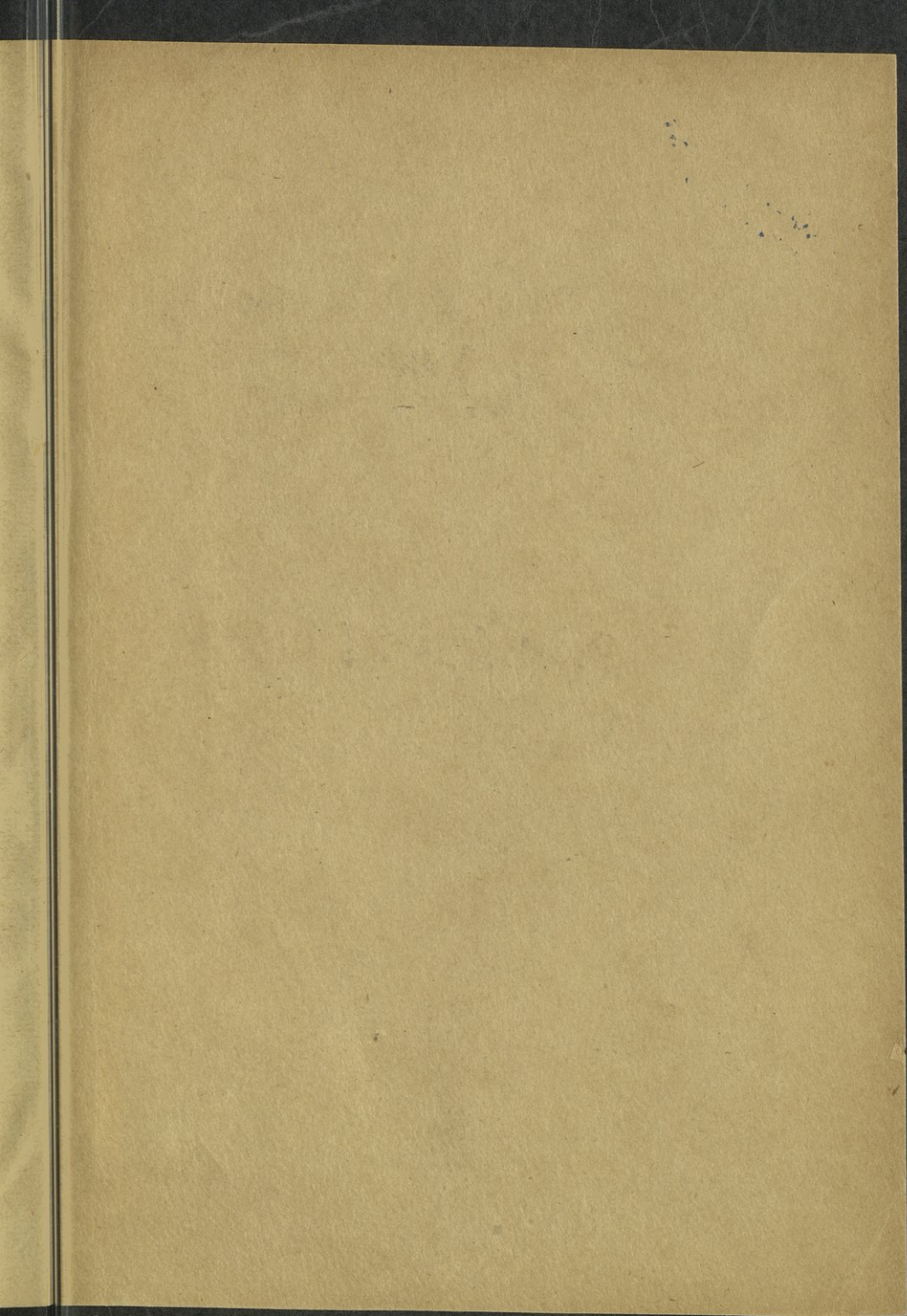




محمود يوسف عبد الصمد

مكتبة

الوعى القومى فى مصر
ابن





320.158
A13wA
C.1

الوعي الفئومي في مصر الوثنية

— تأليف —

محمود يوسف عبد الصمد

ليسانسيه في الآداب (جامعة فؤاد الاول)
دبلوم في التربية (معهد التربية العالي)
مدرس التاريخ بالمدرسة العباسية الثانوية الاميرية

الطبعة الأولى

١٩٤٩

مطبعة الشعراوي طنطا



فهرس

صفحة

٥	.	.	.	.	.	.	تصدير
٧	.	.	.	.	.	.	الوعى الجديد
١٧	.	.	.	.	.	.	بناء دولة
٢٧	.	.	.	.	.	.	احتلال غادر
٣٦	.	.	.	.	.	.	فجر الحركة الوطنية
٥٥	.	.	.	.	.	.	ثورة واستقلال
٧٠	.	.	.	.	.	.	فى موكب الدستور
٨٢	.	.	.	.	.	.	معاهدة الصداقة والتحالف
٩٢	.	.	.	.	.	.	فى مجلس الأمن الدولى
٩٨	.	.	.	.	.	.	وثائق تاريخية
١٠٦	.	.	.	.	.	.	مصادر الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

في هذا الوقت الذي كثر فيه الحديث عن الأمانى
القومية رأيت أن أتناول الوعي القومى فى مصر بدراسة
علمية تستند الى التاريخ الصحيح وتهدف الى عرض
الحقائق الثابتة

فهذا البحث على إيجازه سجل حافل لأدوار الكفاح
الوطنى فى العصر الحديث فى سبيل الاستقلال والدستور
والسودان ، أنقدم به الى القراء بعد كثير من الجهد
والعمل ، عسى أكون قد وفقت بعض التوفيق إلى أداء
رسالتى فى خدمة العلم والوطن .

المؤلف

محمود يوسف عبد الصمد

رمل الاسكندرية - يونيه ١٩٤٩

الوعي القومى فى مصر

ابن تيمية

الوعى الجديد

— ٨ —

الحركة القومية فى نواحيها المختلفة حركة انشائية تقوم على شعور القوم بأنهم حقيقة كتلة واحدة تتميز عما عداها لها فكرة معينة محدودة عن مركزها كقومية فى هذا العالم ، ولها هدف تسعى نحوه ، ولها مثل أعلى تحب أن ترفع حياتها القومية إليه .

والوعى القومى على هذا الاعتبار عريق فى مصر ، تنبأت اليه أذهان المصريين فى أول دور من ادوار تاريخهم الطويل : فما أن استقر النيل فى حوضه ، وما أن زادت أعباء الحياة على سكانه ، حتى سارعوا إلى الاتحاد تحت تاج واحد ، فى دولة واحدة لها نظم ثابتة وتقاليد لا تتغير وغايات مشتركة وحضارة نقلها عنهم العالم . ثم توالى عليهم الأحداث وصقلت هذا الوعى المبكر : فلقد تعرضت مصر إذ ذاك لغارات متتوعة جاءت إليها من آسيا وأواسط افريقيا وغربها ولكنها كانت على استعداد دائم لأن تناضل من أجل استرداد استقلالها وحريتها حتى قدر لها أن تنهار تحت أقدام الفرس مرة بعد أخرى إلى أن جاء الاسكندر الاكبر فخلصها من أيديهم وأصلح ما كان قد فسد من إدارتها وربطها بامبراطوريته التى لم تلبث أن

انقسمت بعد وفاته بين قواده ، فانفرد بطليموس بملك مصر وأسس فيها عرشا مستقلا ودولة غنية انتابها الضعف تدريجيا حتى سقطت في أيدي الرومان الذين اعتبروها حقلا خصيبا يسد حاجتهم من الغلال والأموال فساءت أحوال أهلها الى حد كبير .

كان ذلك في وقت قد بزغت فيه شمس الاسلام ، وتطلع المسلمون من خلاله إلى نشر دينهم الجديد ، فلم يأت عام ٦٤١ إلا وكان عمرو ابن العاص قائد الخليفة عمر بن الخطاب سيدا لمصر بعد أن وضع سيفه حدا للسيادة الرومانية عليها ومن ثم صارت مصر جزءا من الدولة الاسلامية ببقية عهد الخلفاء الراشدين والأمويين وبعض أجزاء من حكم العباسيين ، فقد دب الضعف في بلاط الخلفاء في النصف الثاني من العصر العباسي وعجزت أداة الحكم عن مواجهة النزعات الانفصالية في أنحاء الدولة مما ساعد على تمتع مصر بنوع من الاستقلال كما حدث في فترات من تاريخ الطولونيين والاختيديد ، بل إن الظروف كانت موالية لأن تتمتع مصر باستقلال كامل وأن تنمو وتتسع لدرجة أصبحت معها مركزا لدولة عظيمة كما حدث في عهود الفاطميين ثم الأيوبيين أبناء وأحفاد صلاح الدين صاحب الكفاح المشهور مع الصليبيين ، ثم المماليك

الذين جلبهم بنو أيوب من أسواق الرقيق أو أسروهم في الحروب
وجندوهم في جيوشهم واتخذوا منهم عدتهم في ميادين القتال فسلبوا
العرش من أيديهم لأمرائهم .

وقد ظلت مصر مستقلة تحت حكم المماليك حتى تطلع الأتراك
العثمانيون إليها واستطاعوا تحت قيادة السلطان سليم الأول أن يهزموا
القوات التي كانت قد استعدت لصدهم . ومنذ أن قرئت الخطبة باسم
سلاطين آل عثمان في مساجد القاهرة في ٢٤ يناير سنة ١٥١٧ أصبحت
مصر ولاية عثمانية ، وفقدت استقلالها واضطربت نظم الحكم فيها
بقدر اضطرابها في الدولة صاحبة السيادة عليها : فلقد آثر العثمانيون
الابقاء على المماليك لأنهم كانوا قوة حربية لم يكن من المستطاع
تخطيطها إلا بكثير من الجهد والعمل ، فضلا عن أنهم كانوا أعرف
الناس بعادات البلاد وتقاليدها ووسائل حكمها تبعا لاقامتهم الطويلة
فيها . ومن ثم أشركوهم أشرا كفعليا في إدارة شئونها حتى يمنعوا تمثيلهم
من أن يستقلوا بها منتفعين ببعدها أو مواردها ، فسكنوا لهم بذلك
عن غير قصد - في البلاد ومهدوا لهم سبيل جمع جزئيات السلطان
الذي فقدوه . وكان ضعف النفوذ العثماني بعد عصر السلطان سليمان
القانوني في الولايات التابعة ومنها مصر أحد العوامل التي ساعدت

الماليك على استرداد نفوذهم في ظل السيادة العثمانية أحيانا وعلى الاستقلال بحكمها تماما في فترات متفرقة أشهرها تلك الفترة التي انفرد خلالها على بك الكبير بالقوة والنفوذ. فلم يكن هذا العهد المملوكي التركي عهد استقرار سياسي دائم بقدر ما كان عهد فوضى واضطراب بسبب انقسام الماليك أنفسهم وتنازعهم على كراسي الحكم حتى غدت مصر فريسة لحروب داخلية ، بينهم وبين بعضهم أحيانا وبينهم وبين العثمانيين أحيانا أخرى ، عطلت فيها قوى الانتاج وعادت بها الى عصورها المظلمة .

هذا فضلا عن أن العرف قد جرى في مصر العثمانية . على ترك اقتصاديات البلاد من زراعة وصناعة وتجارة بلا تنظيم حكومي إلا فيما دعت اليه الأحوال من جمع المال بالطرق المألوفة في ذلك العصر ، ولم تكن النظم الحكومية تتدخل في أحوال الرعي بل تدع كل ما يتعلق بهذه الأحوال تنظمه الجماعات أولا تنظمه كما جرت به العادات . ومن ثم انحلت موارد البلاد وعاش الفلاح حياة الفاقة وهبط مستوى الصانع وقل انتاجه وانحلت علاقات مصر التجارية في الداخل والخارج وانعدم الإصلاح وانهارت مكانة الأزهر الذي كان مركزا للعلوم والمعارف وساد الاعتقاد في الخرافات وجمدت الحياة العسكرية وقل الاتصال

بأسباب الحضارة اسلامية وغربية وانتشرت الأوبئة وانطوت مصر
على نفسها حتى صارت بمعزل عن التطورات التي مر بها الغرب منذ
أخذ عنها مدينتها وحضارتها وعاش بنوها بعيدا عن تيارات السياسة
التي عصفت باداة الحكم قانعين بإيمانهم المطلق في الزعامة الدينية التي
تمثلت في عرش الخلافة العثمانية وقد كمنّت قوميتهم في أعماق نفوسهم
بعد أن فقدت كل منهل يمكن أن تستقي منه مقوماتها وافتقرت الى
من يبعثها من جديد . * * *

كانت أوربا في ذلك الوقت الذي شهد انحلال الشرق الاسلامي
في ظل السيادة العثمانية مسرحا لانقلابات فيها عنف ولها خطوره : ففي
خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر كان العلم الحديث قد تناول
مرافق الحياة وبات يندربانقلاب اقتصادي كبيرمس الزراعة والصناعة
والتجارة في الصميم ، فعم استبدال الأيدي العاملة بالآلات وزادت
الرغبة في الحصول على المواد الأولية اللازمة للانتاج وعلى الأسواق
الضرورية لانعاش التبادل التجاري ، وادى هذا بدوره الى حدة
التنافس الاستعماري بين الدول لامتلاك مستعمرات يمكن أن تمهد لهذا
النشاط الاقتصادي مجالا كان في أشد الحاجة اليه .

وفي أواخر هذا القرن أيضا اندلع لهيب الثورة في فرنسا وأكل

حق الملوك الالهى فى التمسك بأهداب الحكم وجعل من صرح
الامتيازات التى كانت تتمتع بها طوائف معينة من الأمة ركاما أغلق
الشوار من على قفته حقوق الانسان تتضمن الحرية والأخاء والمساواة.
ثم نادوا بإلغاء الملكية وإقامة النظام الجمهورى فلم تلبث أن اهتزت
عروش أوربا خشية انتقال مبادئ الثورة الى الشعوب الهادئة المستكنة
ودعت انجلترا الى التضامن للقضاء على شرها .

لكن فرنسا استطاعت أن تسحق قوات اعدائها ولم يبق أمامها
إلا انجلترا يحميها موقعها الجغرافى وتفوقها البحرى ، ومن ثم اتجه
تفكير الساسة الفرنسيين الى غزو انجلترا فى مستعمراتها الشرقية
بطردها من الهند والاستيلاء على تجارتها فى الشرق ، وما كان هذا ليتم
الابغزو مصر ، همزة الوصل بين الغرب والشرق . وحلقة الاتصال
التجارى بين أجزاء العالم ، والقاعدة التى يمكن منها لفرنسا أن تستأثر
بالتفوق التجارى فى حوض البحر الأبيض المتوسط . والميدان الذى
يستطيع أن يعوض الفرنسيين عن مستعمراتهم التى فقدوها خلال
القرن السابع عشر فى زمن كان الانقلاب الصناعى فيه قد أوشك على
أن يؤتى ثماره ، وفى وقت اتجه التفكير فيه بين حين وآخر الى اقتسام
ممتلكات العثمانيين وخافت فرنسا ضياع الجزء أو السكل فى أيدي النمسا

والروسيا ، وأملى عليها الواقع أن تسبق غيرها من الدول الى كل ما يمكن أن تضع يدها عليه كمنصيب أوفى من غنيمة سهلة ميسورة

* * *

وسط هذه الظروف القائمة في الشرق والغرب جاء نابليون بونابرت الى مصر في صيف عام ١٧٩٨ على رأس جيش فرنسى يبغي فتحا حرييا عليها منظميا يحقق لفرنسا كل ماترمى اليه من أغراض . فلم يكن عجبا — أن تكون عدته الى جوار السيف والمدفع علماء في مختلف العلوم والفنون ، ومطابع بحروف الطباعة اللاتينية والعربية . ولم يكن يصعب على بونابرت أن يقتطع تلك الولاية الغنية بمواردها الطبيعية من العثمانيين ، فحاميهم فيها لا يكاد يكون لها وجود . والماليك فرسان يجيدون كرا و فرا لا يجدى امام النظم العسكرية الاوربية والاسلحة الحديثة التى لم يكن للشرق بها عهد أو معرفة . من الحق أن يقال أن الماليك قد استماتوا في الدفاع عن البلاد فكانوا يتدفقون بجمعهم نحو القلاع لا يعبأون بما ترميهم به من حمم النار ، وكانت خيولهم كفرسانها اقدا ما وبسالة تسحق الرؤوس وتهشم الصدور وتفتح فيها الثلم الواسعة . بل شوهد الجرحى من المحاربين وهم بلفظون النفس الاخير زاحفين على بطونهم لتمزيق أجساد الفرنسيين طعنا بالخناجر

ومطاردة خصومهم. فلقد كان الاعتقاد السائد بينهم انهم ليسوا إلا كحب
الفسق للكسر والأكل وأن سيوفهم لن تلبث ان تعمل فيهم ، عمل
السكين بالبطيخ .!! ومن ثم لم يسلموا بكل ما لحقهم من هزائم فلبشوا
يقاومون الاحتلال الفرنسي مقاومة عنيفة ، وتعانوا مع الانجليز
والأتراك عندما بذلت هذه القوات جهدها لكي تحرر مصر من جديد
إلى أن تم لها ما أرادت بعد سنوات ثلاث . فلم يتسع لبونا بارت على
ذلك الزمن لأن يقوم بكل ما أراد وأرادت فرنسا له أن يقوم به
في وادي النيل .

ولكنه ترك مصر بلادا غير ما كانت عليه قبل عام ١٧٩٨ فلقد
أثار قومية المصريين منذ أن نزل بأرضهم ، نههم في منشوراته إلى
ظلم المماليك وهم الدخلاء على بلادهم وأشرك زعماءهم في حكم عسكري
مستنير يهدف للصالح العام . حقا لقد كان إشراكا محدودا لا يرمى إلا
إلى إنشاء وسائل تمكّنه من الاتصال بهم وتفهم ما يجري في نفوسهم
وتفهمهم حقيقة مشروعاته ونواياه ، ولكن كان بدءا طيبا جديدا
عليهم كانت له آثاره وخطورته . ولو خلص له ولمن تعاقبوا على
القيادة من بعده حكم مصر لحكموها كما قال أحد المؤرخين المعاصرين
كما ينتظر من حكومة جمهورية قائمة على قواعد الثورة الفرنسية اتبع
ها في عصر بدأ فيه الانقلاب

الاقتصادي أن تحكم قطراً زراعياً خصبها ذا مركز جغرافي فذ كوادى النيل وأمة عربية اسلامية ذات تاريخ منفعم بعبر الدهر كالأمة المصرية ولعمد إلى تحسين احوال اهلها على كره منهم ، فهم لا يفهمون التنظيم الحكومى أو الاصلاح إلا تدخلاً فيما يرونه من أخص شئونهم ، وهم لا يعتبرون الفرنسيين مهتماً فعلاً من أجلهم ومهما أفادوا منهم إلا كفاراً قد اغتصبوا بلادهم من خليفة المسلمين . ومن ثم كرهوا الاحتلال الفرنسى وقاوموه مقاومة عنيفة استلزمت منه جهداً لم يكن بالقليل . ثار أهل القاهرة نورتين كبيرتين وقام الفلاحون فى الريف كلما أتاحت لهم فرصة وتزعّم الأزهر المقاومة الأهلية وحرص عليها الشيخوخ والعلماء ورجال الدين : خطب الشيخ يوسف المصلىحى يقول « يظن الفرنسيون أن مصر أقفرت من الرجال ، وأنحلت فيها العزائم وكلت الهمم وأنها شعب من نساء لا يميز فيه الرجل من المرأة إلا عمامة ولحية وأن أهلها قطيع من الغنم نام عنه رعايته وتركوه نهبا للذئاب . وهم يتندرون فى مجالس مجوزهم وعلى كؤوس شرابهم بحسن المصرى وهلمعه بين السيف والمدفع ، وأنه إذا رأى جندياً فرنسياً فى الطريق اقعى له فى ذلة وخموع كما يقعى الكلب ، فهل هذا صحيح ؟ ؟ ؟ »

وأقل ما يقال عن كل هذا أن أعين المصريين قد تفتحت بعد طول رقاد إلى كل ما يجري حولهم وأن الحوادث قد ايقظت فيهم روح المقاومة الشعبية بعد أن مزقت أستار الصمت والجود التي حجبته عنهم الواقع الملموس زمنا طويلا ؛ وإن العامل القومي قد بدأ يثب إلى الوجود على الرغم من أنه لم يكن يحتمل تلك القومية الضيقة التي ترتبط بقطر معين أو وطن خاص ، إنما يستمد أصوله من الفكرة الدينية التي ربطت أبناء العالم العثماني بأهداف واحدة وغايات مشتركة . ثار المصريون على الفرنسيين لكي يعودوا الى ما تعودوا على أن يكونوا عليه ، إلى حظيرة سلطان العثمانيين وخليفة المسلمين ، فهي ثورة قومية دينية تتفق مع تفكيرهم في هذا العصر ، وهي قومية قد بعثها الفتح الفرنسي في أرض مصر ثم صقلتها الايام حتى اتخذت شكلا محدودا واضح المعالم كان له أثره في تشكيل ماتلا ذلك الفتح من أحداث القرن الماضي .

بناء دولة

تعاون الانجليز والأتراك على طرد فرنسا من مصر؛ واتخذوا من المعاهدة التي عقدوها مع السلطان سليم الثالث لتحقيق هذا الهدف مسوغا لتعطيل جلاء جيوشهم عن المراكز التي كانت بأيديهم فلقد علمتهم حوادث الفتح الفرنسي أن وجودهم في هذه البلاد ضمان كامل لاستمرار تفوقهم الاستعماري والاقتصادي في الشرق. ولكنهم اضطروا مكرهين إلى أن يعودوا إلى بلادهم تحت إلحاح بونا بورت المتكرر بعد أن وقعت إنجلترا صلحا مع فرنسا استقرت به دعائم السلام في أوروبا إلى حين.

أما الأتراك فقد أرادوا أن يستفيدوا من الضعف الذي أصاب المماليك على يد الفرنسيين بالقبض على زمام السلطة الحقيقية في مصر، بينما كان يطمع المماليك في أن تعود الأحوال إلى ما كانت عليه حتى يستعيدوا مكانهم القديم.

أسكن الولاة العثمانيين عجزوا تماما عن تنظيم شؤون الإدارة أو حفظ التوازن بين قواتهم أو كبح جماح المماليك رغما عن كل الطرق الملتوية التي حذقوها وألقوها في ذلك العصر. ولم ينجحوا إلا في إثارة

عوامل السخط والغضب في نفوس أهل القاهرة فعزلوا آخرهم خورشيد
باشا وأقاموا مكانه أحد قواد الفرق العسكرية العثمانية الذين لعبوا دورا
هاما من وراء الستار . ولم يكن هذا القائد سوى محمد علي
وصل محمد علي الى ولاية مصر في عام ١٨٠٥ . والجديد في ذلك
أنه لم يصل اليها بأمر من السلطان كغيره ممن سبقوه الى العرش ولم يشق
طريقه نحوها بجد السيف كما فعل الكثيرون ممن حدثنا عنهم التاريخ ،
إنما وليها بارادة الشعب ممثلا في شيوخه وزعمائه بعد تمنع من جانبه
والحاج منهم . قصده وفد منهم يرغمه على قبول الولاية وقصد خورشيد
وفد آخر يرغمه على النزول عنها ، لم يشفع له على حد تعبيره أنه ليس
في مصر بمقتضى الفرائد الشاهانية والخطوط الشريفة وال سواه
ولهذا ان يصادق على العزل الذي قرره الفلاحون في حقه ولن يبرح
القلعة الا بأمر من السلطان . فالانقلاب خطير في معناه : اختار الشعب
لأول مرة في إحدى ولايات السلطنة العثمانية حاكمه واضطر السلطان
الى أن يقر هذا الاختيار ، وعبرت القومية المصرية العريقة عن نفسها
تعبيرا يجدر بالتسجيل

والجديد أيضا أن محمد علي قد حكم مصر كما لم يحكمها وال آخر عن
إدراك صادق بأنه قد جلس عرش أمة عظيمة لها مجد خالد لا سبيل الى

اعادته إلا بانتهاج مناهج جديدة تتفق مع ماتمخض عنه القرن الثامن عشر من مبادئ واتجاهات ، والقيام باصلاح شامل . فلقد أثر عنه أنه قال « ان نيلنا لوطن عديم النظير كهذا هو من النعم الجسيمة وعدم القيام بالسعى والاجتهاد في عمارتها يكون عين السكفران بالنعمة وهذا مالا تقبله شيم جبلتي » . ولكنّه كان يخشى منذ اللحظة الأولى أن يكون عرشه رهن أوامر السلطان ، وكان يشفق على مصر من أن يرتبط مصيرها بعجلة امبراطوريته البائدة . فهم في عام ١٨١٠ باعلان استقلاله حتى يعمل تطبيقا من كل قيد وينجو بولايته من مآلها المحتوم : الخضوع لفرنسا أو انجلترا اذا ما اقتسمت الدول أملاك العثمانيين . ولكن أوروبا لم تكن مستعدة إذ ذاك لان تقرر مصير الولايات العثمانية ، ومن ثم نبذ محمد علي مشروع الاستقلال واتجه الى تدعيم عرشه باقاسم حكومة مركزية واستغلال مرافق البلاد الاقتصادية استغلالا يمكنه من أن يبنى امبراطورية عربية قوية تستطيع أن تقف على قدميها أمام التسلطية الأوروبية فتسلم له بكل ما يريد . واعتمد في ذلك على ابناء البلاد : ألقى على عواتقهم بمشروعاته رغم تعددها وبعبء الخدمة العسكرية رغم أنهم لم يألفوها لعدة قرون فعلهم العمل لاصطناع قوة الحديد والمال وغرس فيهم حب الأوطان خاصة بعد أن اتسع له المجال

لأن يقوم بنشر الثقافة على مدى واسع في وقت لم يكن فيه كما جاء على لسانه في حديث له مع القنصل الروسي سوى مائتين يعرفون القراءة والكتابة باستثناء الكتبة من القبط ، وبذلك استطاع أن يمهّد الطريق للخروج بتفكير المصريين من ذلك النطاق الضيق نطاق العصور الماضية الى افق الحضارة الغربية وانه لتفسيح .

ثم استمر وراء حاجة السلاطان الى مساعدته في اخضاع بعض الولايات الثائرة عليه وفتح بلاد العرب والسودان وهر العالم الغربي بانتصاراته في اليونان حتى خاف سطوته ونفوذه ، واعترف الإنجليز به مفاوضا مستقلا عن السلطان فهد ذلك الى توفر أسباب العداء بين الرجلين ، وامتشق محمد علي الحسام في سوريا والأناضول وهددت جيوشه القسطنطينية ولكن الدول وقفت أمامه وجها لوجه وحرمت مصر من أن يجنى بنوها ثمن ما بذلوه من دماهم ، وأرغمته على أن يقبل تسوية ظالمة منحتة حكم مصر الوراثي تحت السيادة العثمانية . وبذلك أخفق في تحقيق كل مشروعاته ولكنه أفلح في اعداد مصر إعدادا أهلها لأن يتخذ منها وطنا أسس فيه ملكا ورثة لا بناءه من بعده فأعادها للحياة وجعل منها بلدا له حضرة والمدنية على يد خلفائه الذين اتوا البناء وحاولوا الوصول بالقومية المصرية الى الحد الذي كان يبغيه .

كان أولهم ابنه البطل الفاتح ابراهيم . تنازل له ابوه عن الحكم
في عام ١٨٤٨ بعد أن نالت منه الشيخوخة ولأسكنه لم يلبث أن فجع
فيه بعد شهر، فأل العرش الى حفيده عباس .

لم يكن عباس في مقدرة جده او في حزم عمه ، إلا انه كان على
عكس ما يذهب اليه جمهور المؤرخين لا يخلو من المزايا التي تؤهله لأن
يلي ذلك الارث العظيم . وقف عباس في وجه كل تدخل اجنبي فلقد
شاهد انجلترا تزين لجده تسهيل الاتصال بينها وبين مستعمراتها
الشرقية بمد السكك الحديدية في مصر . كما شاهد فرنسا تغريه بحفر
قناة السويس ، مشروعا قديما الذي كانت قد عهدت الى بونايرت بتنفيذه
حتى تسيطر على تجارة الشرق . وعرف ان محمد علي كان يخشى ما يتبع ذلك
من اثاره المطامع الاستعمارية والتمهيد لها في بلاده ، فاعتمد على
فرنسا في مقاومة السكك الحديدية واعتمد على انجلترا في رفض
القناة ولم يسلم لأحدهما او كليهما بشيء من النفوذ .

ووقف عباس في وجه السلطان عندما أراد تطبيق التنظيمات
الخيرية العثمانية تطبيقا كاملا في مصر حتى ينقلها من ولاية ذات نظام
وراثي وحكومة داخلية مستقلة الى مجرد مقاطعة من مقاطعات

الامبراطورية العثمانية . ولكننه ازاء تأييد فرنسا والروسيا والنمسا
تركيا في سياستها، أدرك أن ليس من صالحه أن يخاصم انجلترا وهى
التي تستطيع بنفوذها القوى أن تضمن له النصر على السلطان، فوقع عقدا
مع شركة انجليزية لانشاء اول خط حديدى فى مصر بين الاسكندرية
والسويس، ونجحت الدبلوماسية الانجليزية على أثر ذلك فى استمالة الدول
الى تأييده فى موقفه . ونجح عباس أيضا فى الاحتفاظ بالتراث القومى
وتقوية حكومته حتى صار لا يربطه بالسلطان فى أواخر أيامه سوى
رابطة السيادة الاسمية .

وفى عام ١٨٥٤ خلفه عمه سعيد . واشتهر بحبه للمصريين وتشجيعهم
على ملء المناصب التي كانوا محرومين منها وبخاصة فى الجيش لحساب
الأتراك كما اشتهر بعطفه على الفلاح فوضع قانون الأراضى الذى
اكسب المزارعين كثيرا من الحقوق على أرضهم حتى اعتبروه أساسا
للملكية الزراعية فى مصر، وقام بكثير من ضروب الإصلاح عملا منه
على تهذيب العنصر الوطنى وتقويته ليحل المحمل اللائق به فى بلاده
وليكون عوناً له على كسب استقلاله عن السلطان . هذا كله رغم أن
أنه كان لينا فتح الباب على مصر اعياه للاجانب وبوجه خاص للفرنسيين
الذين اعتمد عليهم فى إزالة معالم النفوذ الذى تمتعت به انجلترا منذ

أواخر عصر عباس، واستند الى تأييدهم من أجل إعلان الاستقلال
فمنحهم في عام ١٨٥٦ امتيازاً سخياً بحفر قناة السويس . ولكنه لم يعمر
طويلاً لكي يشهد ثمار مشروعاته وخلف العرش الى اسماعيل ابن أخيه
ابراهيم وحفيد محمد على الكبير في عام ١٨٦٣ .

وبتولية اسماعيل شهدت البلاد تطورا خطيرا بعيد الأثر . فلقد
عمل العاهل العظيم على توسيع الاستقلال وتكوين امبراطورية
افريقية غربية وإدخال المدنية الحديثة في البلاد . ولكنه حاول أن
ينال تأييد السياسة الأوربية لمشروعاته الاستقلالية فذلت . واستند
على رؤوس الأموال الأجنبية في طريقه الى النهضة فارتبكت المالية
المصرية تحت ضغط الدائنين الأجانب واضطر الخديوى إلى أن يقبل
التدخل الأوروبى وما تمخض عنه من فرض الرقابة الانجليزية الفرنسية
على خزانته وإرغامه على التنازل عن سلطته المطلقة الى وزراء مسئولين ،
فأصدر في ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ أمره المشهور بإنشاء مجلس النظار
(الوزراء) وتخويله مسؤولية الحكم ، وهو الأمر الذى صار أساسا
لحكومة مصر منذ أن صدر حتى وقتنا الحاضر .

غير أن القومية المصرية استطاعت وسط هذه الأحداث التى شغلت
الأذهان طوال هذا العصر ، أن تعبر عن نفسها بعد أن توفرت لها

كل العناصر التي يمكن أن تستقى منها مقوماتها : فلقد حرص العاهل العظيم على الاهتمام بأمور الفكر والثقافة فزاد الأقبال على التعليم ونشطت الصحافة الحرة واشتهرت صحف الوطن ومصر والأهرام وأبو نضارة مما كان له أكبر الأثر في تغذية الحركة الدستورية وتكوين الرأي العام خاصة وقد تزعم تلك النهضة جمال الدين الأفغاني الذي جعل غايته الكبرى في حياته العمل المتواصل على تحسين حال الأمم الإسلامية وتخليصها من السيطرة الأجنبية عن طريق ادخال النظم الدستورية الحرة فيها ، فأخذ يبث فيمن حوله الأفكار الصحيحة ومبادئ الوطنية الحقة بالكتابة والخطابة والتأليف . خطب في الاسكندرية يقول « أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتحصل منها على ما تسد به الرمق وتقوم بأود العيال فلماذا لا تشق قلب ظالمك لماذا لا تشق قلب الذين يأكلون ثمرة اتعابك ؟ فسحر بمنطقه ونبه النفوس الى علاقة الحاكم بالمحكوم . كما حرص اسماعيل على تعويد الشعب الاشتراك في الشؤون العامة ، فأنشأ مجلس شورى النواب في عام ١٣٦٦ . حقا لقد كانت سلطة المجلس محدودة تماما ولكن النكبات والكوارث التي حلت بالبلاد من جراء سياسة الحكومة المالية وفشلها في الوفاء بتعهداتها للدائنين ، وفرض الرقابة الأجنبية على المالية

المصرية وتذمر الطبقات المتنورة وتنبيه الأذهان الى الحركات الدستورية
في أوروبا وفي الدولة العثمانية ذاتها والى السياسة العالمية وما يتبعها من
حروب بين تركيا والصرب وبينها وبين الروس واحتلال الانجليز
لجزيرة قبرص واتجاه الاستعمار الأوربي الى الشرق بوجه عام ونمو
حركة الجامعة الاسلامية لمقاومة ذلك الاتجاه ، كل هذا دفع
المصريين الى التساؤل والحذر فانجهت الأفكار الى الذود عن الذاتية
والاستقلال وظهر مع الزمن صدى كل هذه العوامل في مجتمعات
الأحرار فبرزت الروح الوطنية وتطورت الأفكار في مجلس شورى
النواب حتى طالب بتحقيق مبدأ مسؤولية الوزارة أمامه خاصة وأن
الحديوي كان قد أزمع في مناصرة الحركة القومية يلتمس الخلاص
من شر الاعتداء الأوربي باحياء الشعور القومي فتحدث الى جريدة
التيمس الانجليزية يقول « قد يكون من السهل عليكم أن تحكموا مصر
بالوالى زيد أو الوالى عمرو إذا استعنتم بالشعور الوطنى اما اذا
قاومت هذا الشعور فلا اقول انكم لاتستطيعون ان تحكموها بهذا
الوالى اوداك ولكن عليكم ان تقرنوا ذلك بالقوة والعنف والعسف ،
ولكنه دفع الثمن خشييت دول أوربا روحه الدستورية فطلبت
الى السلطان أن يعزله عن عرشه . . واستجاب السلطان لهم وهو

الحريص على أن يظهر بمظهر صاحب السيادة الحقيقية على البلاد ،
وعلى أن يتخلص من طموح رجل كاسماعيل ، وعلى أن يرضى الدول
وقالت التيمس « إذا سألنا لم وقع هذا وكيف وقع ، فلا نجد لسوء الناموس
جواب واحد وهو أنه اتاوة أدبت لما الهال من سلطان عظيم يزيد
على مر الأيام . .



احتلال غادر

آل العرش بعد اسماعيل إلى ابنه توفيق في عام ١٨٧٩ ، ولم يكن صاحب مقدرة كافية لمواجهة مشاكه : فالمالية في ارتباك ظاهر والجنود متدمرون وأعيان البلاد قلقون والشعب ساخط لاهمال حركة الاصلاح والتمسار الأوربي يعبت بأدوات الدولة وتقدم الشعور بالقومية يوحى بتحقيق النظام الدستورية .

ولكن توفيق لم يكن بطبعه ميالا إلى مبدأ الحكم الدستوري فرفض أن يصدق على الدستور الذي عرضه عليه رئيس نظارة محمد شريف باشا وآثر أن يضحى به على مذهب رغبته في الحكم المطلق بحجة أن البلاد لم يكن ليناسبها دستور من هذا النوع الذي أريد له أن يقره . ثم استنسد إلى رياض باشا وهو وزير لا يؤمن بالديساتير ولا يثق في الحركات القومية التي كان ولا بد لها من أن تعبر عن نفسها فاتخذت شكل ثورة عسكرية تزعمها احمد عرابي نادى بتخليص البلاد من سطوة الأوربيين وتشكيل حكومة دستورية تقوم باصلاح اجتماعى اقتصادى عسكرى شامل .

ومن ثم طأطأ الخديو رأسه للتيار الأوربي وانتهز الانجليز
الفرصة للتدخل المسلح تحت ستار حماية سلطته الشرعية وعرشه
المزعزع فضربوا الاسكندرية في ١١ يولييه ١٨٨٢ واحتلوا البلاد
بجحة كفالة الأمن وإعادة النظام. فلم تلبث أن انحلت المقاومة
الأهلية وأن تضائل الشعور القومي لسنوات عدة تحت ضغط
الظروف التي اعقبت ذلك الاحتلال : فلقد أخذت السلطة المحتلة باسم
العمل على استقرار الأحوال في تصفية مسألة الثورة عن طريق
التحقيقات والمحاكمات ولم يجد الزعماء سبيلا إلا أن يتصلوا من تبعات
الحركة التي اقتادوا زمامها يستجدون الصفح والمعونة فانهى أمرهم
إما إلى نفي وإما إلى نسيان .

أما الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر فلم يكن لها من القدرة ما
يسمح لها باسترداد هيبتها في مصر ومقاومة المحتلين بقدر ما كان بها
من الضعف لأن تتصرف في حدود ما يرسومه لها متفقا ومطامعهم .
وأما الخديو فلم يكن لثق في القوميسه المصرية التي ثارت
على عرشه وأو شكت أن تنقض عليه ، ولم يكن يستطيع
الاعتماد على العثمانيين الذين لم يخلصوا الود له إثر عزل أبيه ،
فلقد فكر السلطان وقتذاك في أن ينقل العرش إلى الأمير

حليم ، ثم في الانتقاص من الحقوق التي كسبتها مصر في عصرها
السابق ولولا تدخل انجلترا وفرنسا لخسر توفيق العرش ولقد
كثيرا من الامتيازات التي نالها اسماعيل . ومن ثم ثابر على
تعلقه بالسياسة الأوربية على الرغم من انها لم تنصره إلا
لصيانة مصالحها الخاصة . ولم يجد غضاضة في أن يكون
للانجليز السلطان المطلق في بلاده وفي أن يضيف على الأداة
الحكومية روح الاستسلام أو الخنوع لارادتهم . حقا لقد ظل
على رأس الدولة حاكما يستمد نفوذه من الباب العالي إلا أن
عليه استشارة ممثل بريطانيا في القاهرة في كل ما يتعلق
بشئون مصر في الداخل والخارج . وصحيح أنه ظل محتفظا
بحق تعيين الوزراء وإقالتهم ولكن ما كان هذا ليتم إلا بعد
أخذ رأي ممثلي الاحتلال خاصة وأن المستشارون الانجليز في
وزارات الدولة والموظفون الانجليز في مصالحها المختلفة هم
المرجع النهائي في كل الأمور .

* * *

لقد بعثت انجلترا غداة احتلالها لوادى النيل سفيرها في
الآستانه اللورد دوفرين لوضع تقرير عام عن مصر فقام

بواجبه خير قيام وخص مشا كل مصر الداخلية والخارجية
 وحاول حلها بقدر ما يرى من وجهة النظر الاستعمارية ، ولم
 يلبث ان قدم تقريره الى حكومته فندبت السير افلين بارنج
 (اللورد كرومر فيما بعد) لكي يكون معتمدا لها في القاهرة
 ولكي يأخذ على عاتقه تنفيذ الاصلاحات التي اقترحها دوفرين في تقريره .
 عين بارنج في ١١ سبتمبر ١٨٨٣ وكان إداريا حازما فسيطر
 سيطرة تامة على جميع مرافق الدولة ووجد من توفيق تعاوننا ممكنه
 من أن يحقق للاحتلال كل ما كان يصبو اليه من قوه ونفوذ :
 فكانت كلمته النافذة في كل اعمال الحكومة وشئون الادارة
 والجيش الى غير ذلك من المرافق العامة والخاصة على السواء .
 ومن ثم لم يعد أمام القوميسه المصرية مجالا لأن تعبر عن
 نفسها تعبيراً ملحوظا يقف عنده المؤرخ لكي يصوره صورة
 جلية واضحة ، فأين تستقي مقوماتها وقد فرضت الحماية المقنعة
 على مصر ونصت لندن على وجوب اتباع السياسة التي تملها ،
 والغي الجيش الوطني وعهد لسكبار الضباط الانجليز بتنظيم
 جيش جديد ، ووضع البوليس تحت رئاسة رجال الاحتلال ،
 وألغيت البحرية المصرية ، وملا الانجليز الوزارات والمصالح
 بمستشاريهم ومديريهم ؟ ؟ .

ولكنها لم تعدم مع ذلك رجالا من موظفي الحكومة الوطنيين
يأخذون على عواتقهم مناهضة المحتملين بالقدر الذى كانت تسمح به
الظروف وقتذاك : بدأ ذلك حينما نصح الانجليز شريف باشا الذى كان
يتولى الوزارة باخلاء السودان وقد اندلع فيه من جراء السياسة
الانجليزية لهيب الثورة التى دعا اليها محمد احمد المهدي واستفحل أمرها
حتى تبدد شمل الحملات التى ارسلت للقضاء عليها وانهار الحكم المصرى
فى الخرطوم . ولكنه رأى ألا يأخذ بهذه النصيحة يؤيده فى ذلك
الرأى العام ، ولم يجد بدا إزاء لهجة التهديد وموافقة الخديوى على الأخذ
برأى المعتمد البريطانى من أن يستقيل ويفسح المجال لخلفه نوبار باشا
الذى قام على تنفيذ السياسة الانجليزية فى ٨ يناير ١٨٨٤ .

ثم تجدد النزاع بين المعتمد البريطانى ورجال الحكم المصريين على
أثر تعيين كليفورد لويد وكيلا لوزارة الداخلية ففضل محمد ثابت باشا
وزيرها الاستقالة على أن يخضع لسلطة الوكيل . ولم يلبث أن استقال
حسين فخرى باشا وزير الحقانية فى وزارة رياض باشا التى تألفت منذ
يونيه ١٨٨٨ احتجاجا على تعيين السير جون سكوت مستشارا قضائيا
لوزارته ثم استقال رياض نفسه لاسباب صحية فخلفه منذ مايو ١٨٩١
مصطفى فهمى باشا وكان معروفا بتأييده وصداقته للانجليز حتى قالوا

عنه أنه الوزير الذي كانت تنشده إنجلترا واعتبروا اسناد الوزارة اليه
تطورا جديدا في روح الحكومة المصرية بالنسبة لعلاقاتهم معها بحكم
مشاركته لعواطفهم



وبموت توفيق في عام ١٨٩٢ وتولية ابنه عباس الثاني يتطور النزاع
بين رجال الحكومة وممثلي الاحتلال تطوراً خطيراً لقد كان عباس
شباباً يكره سياسة الاستسلام التي سار عليها والده ويميل إلى أن يحكم
مصر حكماً شخصياً دون حاجة إلى مساعدة الانجليز ، ويرى في الخلاف
القائم بين إنجلترا وفرنسا على المسألة المصرية عوناً كبيراً على تحقيق
مطامعه فما لاشك فيه أن فرنسا كانت تعتقد أن احتلال الانجليز لمصر
قد قلب التوازن الدولي في حوض البحر الأبيض المتوسط بقدر ما
أدى إلى انكماش نفوذها في الشرق حيث تفوقت حضارتها وسياستها
قروناً طويلة. وما لاشك فيه أيضاً أنها كانت ترحب بانتهاز كل فرصة
للكي تعرقل الادارة البريطانية في مصر ولكي تقيم العقبات في وجه
السياسة الانجليزية الاستعمارية .

كان عباس على يقين تام من كل ذلك ، كما كان على علم تام
بتطورات العلاقات الانجليزية الفرنسية فعول على استغلالها لمصلحة

بلاده ورأى الأضرورة للتعاون مع انجلترا ومن ثم نشب النزاع حادا
بينه وبين كبار الموظفين الانجليز . وكتب كرومر يقوله أرى الخديو
الشاب يجد في أن يكون مصر يا صادقا في مصريته « ولعل أول حلقات
ذلك النضال السياسي بين عباس وكرومر المعتمد البريطاني في مصر تلك
الازمة الخطيرة التي ثارت حول وزارة مصطفى فهمي باشا الذي كان
يتولى الحكم منذ أواخر عهد توفيق : فلقد رأى الخديو الشاب أنه
يستحيل عليه وهو يجتاز أولى مراحل الجهاد من أجل استقلاله
بالسلطان أن يتعاون مع وزير اشتهر بتعاونه مع المعتد وكان في
طريقه الى إقصاء الخديو عن كل سلطة في البلاد . ولذلك أوفد اليه
في ١٥ يناير ١٨٩٣ يطلب منه أن يستقيل ولكنه أجاب بأن من
الأوفق للخديو أن يستشير اللورد كرومر في ذلك . فلم يكن من عباس
إلا أن أرسل اليه على الفور كتاب إقالته من منصبه وعهد في نفس
اليوم الى حسين فخري باشا بتأليف وزارة جديدة .

كان كرومر يشك في حسن نيات الخديو فاعترض على هذا التغيير
ولم يعترف بالوزارة الجديدة وأصده او امره للموظفين الانجليز بعدم
التعاون معها حتى ترد تعليمات حكومته في هذا الصدد . اما وزير الخارجية
البريطانية فقد ايد كرومر كل التأيد وراى الحاجة إلى إحداث هذا

التغيير وقال إن الحكومة البريطانية تنتظر ان تسأل في المستقبل عن رأيها في مثل هذه الحالة . واضطر عباس إزاء لهجة التهديد والوعيد الى ان يلجأ الى حل وسط يعتبر في الواقع وإلى حد ما انتصاراً للقومية المصرية ممثلة في شخصه فعهد الى رياض باشا بتأليف وزارة في ١٨ يناير ١٨٩٣

غير انه لم تسكد تنهى هذه الأزمة حتى ظهرت أزمة اخرى كانت بعد واقوى اثرأ : فلقد خرج الخديو في ٩ يناير ١٨٩٤ برفقة محمد ماهر باشا وكيل الحرية في سياحة إلى الوجه القبلي وهناك عرض فرقة من الجيش كان يتولى قيادتها ضابط بريطاني وانتقد النظام الذي وضعه الانجليز للجيش المصري وندد بتدريبه فنارت ثائرة اللورد كيتشنر سردار الجيش وعدم ملاحظات الخديو إهانة لحقت بشخصه وجعل منها أزمة تتعلق بالكرامة الانجليزية فبادر بتقديم استقالته من منصبه . اما كرومر فقد وجد في ذلك فرصة طيبة لأن يوقف الخديو عند حده فحملة على اصدار امر بمثابة خطاب يشكرك فيه السردار ويمتدح الضباط الانجليز جاء فيه « قبل ان اترك الوجه القبلي للعودة الى مصر اريد ان اكرر ما أظهرته من العناية وحسن الالتفات للجيش عند زيارتي الحدود واؤيد حسن رضائي الذي أبديته لكم من جهة حسن حالة

الجيش ونظامه ، وإني لمسرور من أن أهنيء الضباط الذين يرأسونه مصريون كانوا أو انجليز ، وإني لمرتاح أيضا بأن أقدر الخدمات التي أدتها الضباط الانجليز لجيشنا حق قدرها وأملنا أيها السردار أن تعلموا أمرنا هذا للضباط والعساكر ، كما اضطره إلى إبعاد محمد ماهر باشا عن وكالة الحرية فيما بعد .

على أن الخديو لم ينس ذلك الاذلال واعتقد أن رياض باشا كان عوننا عليه مع الاحتلال فلقد كان من رأيه دائما ألا يتوانى عباس عن تنفيذ مطالب الانجليز ، بينما كان يرى كرومر ، أن رئيس الوزراء يعرض الخديو في سياسته العدائية نحو انجلترا ، وأن وزارته قد أصبحت عاجزة عن الحكم فيبادر رياض الى الاستقالة ويؤلفها نوبار في ١٦ ابريل ١٨٩٤ . ولكن الجفاء يشتد بينهما وبين الخديو عندما تثار مسألة عودة اسماعيل باشا خديو مصر السابق الى أرض الوطن فقد كان الخديو يميل الى تحقيق هذه الرغبة بينما كان يرى نوبار أن عودته غير مرغوب فيها من جانب الاحتلال فيرفض الموافقة . حيثئذ يعرب عباس لكرومر عن رغبته في إعادة مصطفى فهمي باشا الى رئاسة الوزارة وتلقى الفكرة ارتياحا في نفس اللورد ويمس نوبار بخرج موقفه فيستقيل في ١١ نوفمبر ١٨٩٥ ويعود مصطفى فهمي الى الحكم ويبقى فيه حتى نوفمبر ١٩٠٨ .

فجر الحركة الوطنية

نحن لانحكم مصر وإنما نحكم حكام مصر — قول مأثور جرى على لسان سيدنى لو . فلقد نجح كرومر كل النجاح فى ضمان خضوع رجال الحكومة ، نوبار ورياض ومصطفى فهمى ، لسطوته . ولكنه ينسى أنه قد فشل فى نيل رضا المصريين الذين لم تعجبهم نظراته اليهم وطرقه فى معاملتهم ووسائله فى معالجة مشاكلهم ، فلقد كان عزيزا عليهم أن يتخلصوا من استبدادى الخديو ليجدوا استبدادا آخر مهما كان ذلك الاستبداد مستترا أو اصالحهم ، فلم يكن الحكم البريطانى فى نظرهم سوى حكم استبدادى فرضته دولة مسيحية أجنبية عنهم فى وقت كان الميل فيه متوجها الى الاستقلال وكان الحنين فيه قوى الى نظام نيابى . ولم يعمل كرومر على تكوين حكومة مسئولة أو نظام برلمانى حقيقى بقدر ما عمل على أن يجعل من الاحتلال العسكرى احتلالا إداريا بمنح المصريين شكلا من أشكال الحياة النيابية الزائفة فيصدر أمر الخديو فى اول مايو ١٨٨٣ بتشكيل مجلس شورى القواين وجمعية عمومية لمناقشة الضرائب ومجالس محلية لمساعدة المديرين فى الأقاليم . ولكن هذه المجالس وأشباهاها لم تكن لترضيهم أو لتعوضهم

عن مجلس شورى النواب القديم وعن الدستور الذى كان يحقق بعضا
من أمانهم .

هذا فضلا عن أن مانعت به مصر من سكينه وهدوء فى أعقاب
الثورة العراقية والنزاع المستمر الذى لمستهه بين موظفى الحكومة
الوطنيين وممثلى الاحتلال ، واصطدام الخديو عباس بكر و مرقد ساعد
على نمو الشعور بالقومية الى حد كبير وسيرها فى طريق التقدم فبرز
مصطفى كامل على مسرح السياسة وانتقد أعمال الاحتلال انتقادا
لاذما وأنشأ الصحف لبسط سياسته وتوضيح منهجه الذى كان يدور
حول الجلاء والدستور وجمع حوله الأنصار والمعجبين الذين كانوا
نواة للحزب الوطنى أول حزب سياسى منظم فى تاريخ مصر المعاصرة .
وقد وجد الخديو عباس فى مصطفى كامل أداة لتحقيق سياسته فى
مقاومة الاحتلال فمد حركته سرا بالمال والتأييد وعاونوه على القيام
بالدعاية التى كان يراها ضرورية لوادى النيل فى عواصم أوروبا حيث
عمل على تنوير الأذهان بالمسألة المصرية واستشارة الشعور الدولى
العام ضد الانجليز وكان فى كل مايفعله دائب الاتصال بالخديو عن
طريق رجاله وحاشيته فكانت رسائله تتوالى اليهم ومن أشهرها تلك
الرسالة التى كانت بمثابة تقرير شامل عن الخطط والأعمال الواجب أن

تتبع والتي كتبها من باريس بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٨٩٥ ، نشرها هنا
لأول مرة لما لها من قيمة كبرى في تاريخ الحركة الاستقلالية :
مولاي : إن الثقة العالية التي جعلتموني في محلها بموافقة سموكم على
سفري الى اوربا للدفاع عن حقوق امتي وبلادى زادت كثيراً من
نشاطي في تأدية ذلك الواجب المقدس وفرضت على ان احيط علم
مولاي بكل ما هو جار في اوربا بشأن مصر وبكل ما من شأنه خدمة
الأمير المحبوب والوطن العزيز . ولما كانت المدة التي قضيتها الى الآن
كافية لأن اقف فيها على حقائق الأشياء واعرف النافع من الضار رأيت
من الواجب على ان ارفع لسموكم هذا التقرير تبيناً لحقيقة الحالة
الحاضرة وللوسائل التي اظنها تمهد سبيل الجلاء فأقول : اشتغل الرأي
العام الأوربي بمسألة مصر هذا العام اكثر كثيراً من اشتغاله بها في
الأعوام السالفة وزاد هذا الاشتغال من يوم ان توطدت العلاقات
بين دولتي روسيا وفرنسا إذ علم كل انسان ان رأيهما واحد في مسألة
مصر وهو تحرير بلادنا وردها الى نفسها ، وكانت نتيجة هذا الاشتغال
ان تنبأ بعض الكتّاب والمشتغلين بالسياسة ان الشتاء الآتي سيكون
آخر شتاء للجنود الانكليزية في وادي النيل . واني لأستطيع ان اقطع
بذلك وان كنت أومله واتمناه من صميم فؤادي كما يتمناه كل مصري

صادق للأمير والأوطان. وليس الاشتغال بمسألة مصر قاصر فقط على فرنسا والروسيا بل هو حاصل أيضا في ألمانيا فلقد علمت من كل الألمانين الذين تعرفت بهم في باريس وأغلبهم من مراسلي الجرائد الألمانية الخطيرة أن رجال السياسة في برلين يتساءلون عما إذا كانت ألمانيا تنضم إلى روسيا وفرنسا في هذا الأمر. أم، وهم على ما علمت منقسمون في الرأي فمنهم من يظن أن الإمبراطور الألماني لا يستطيع مخالفة جلالة القيصر إذا طلب منه الاتفاق معه ومع فرنسا في هذه المسألة الخطيرة كما كان ذلك في مسألة الصين واليابان ومنهم من يقول ببقاء ألمانيا على الحيادة في مسألة مصر. وتحقيق أي رأى من الرأيين لا يضر بنا وأن يكن الأول أصح لنا ووافق وقد كنت متخوفا كثيرا من اتحاد ألمانيا مع إنجلترا ولستى متحقق اليوم في أن كل أمانى ألمانيا متعلقة بالتقرب من روسيا وأن إمبراطور ألمانيا يتجنب كل ما لا يرضى قيصر روسيا. كل ذلك مما يبشر بتحقيق آمالنا ويشير إلى قرب انفراج الأزمة المصرية ولكن لا بد لنا من ناموس نتبعه في سياستنا تلقاء هذه الحوادث والأحوال السارة واحسن ناموس يوصلنا إلى المراد ينحصر على ما أرى في الأمور الآتية :-

أولا - أن نسعى في تقوية تيار الحركة الحاصلة في أوربا وذلك
لا يكون إلا باتباع طريق واحد لا يتغير وهو طريق التجنب الى كل
السياسيين وملاطفة ارباب الصحف والكتابة والخطابة ونشر الرسائل
المفيدة على مصر . ولا أخال مولاي إلا موافقا على هذا الامر .
ولقد افكر البعض ان وجود لجنة فرنساولية في باريس تشتغل بأمر
مصر كاف للقيام بهذا الغرض وأن لا لزوم لوجودى في اوربا مما
اظن ان مولاي لا يوافق عليه ابدا لأن مقابلتى للناس هنا وتفهمى
لهم حقائق الأشياء والأمور الجارية في مصر ومطالبتى بحقوق مصر
بصفى من أبناءها يحدث تأثيرا أكبر كثيرا من التأثير الذى يحدثه
أبلغ الفرنساويين واكتبهم إذا تكلم أو كتب على مصر فضلا عن
أنى لست مشتغلا بغير هذه المسألة واتعرف كل يوم بأناس
مختلفين روسيين كانوا أو المانيين أو فرنساويين ومهما كان الفرنساوى
صادقا فى خدمته لنا فلا يتصور العقل أنه يكون كمصرى يتألم بالام
أمته ويحزن لحزنها ويفرح لفرحها .

وإنى فى هذا المقام استلقت انظار مولاي الى أمر خطير وهو
أن الانكليز يشيعون فى مصر على لسان صنائعهم أنى مرسل من قبل
سؤمكم الى اوربا ويكثرون من هذه الاشاعات ليتوهم رجال المعية عند

سماعها ان وجودى هنا خطر على شخص سموكم وأن الأولى رجوعى
ثانيه الى مصر فيحققوا بذلك رغائب الانكليز وهى سياسة عجيبة من
ابناء التاميز . واسكنى أرى أن رجوعى الى مصر يكون إثباتا لما يظنه
الانكليز ويشيعونه من أنى مرسل من قبل سموكم فضلا عن انه يعد
فضلا لسياستنا ونصرا وفلاحا لسياسة اعدائنا ولذا فان وطنيتى وحبى
للأمير يقضيان على أن أرفض رفضا قطعيا العودة الى مصر ما دام
الانكليز فيها .

ثانياً - استخدام كل الأجناس دون أن نفوض لآى اجنبى كان
أمرنا ونستودعه أسرارنا لأن الأوربى مهما بدت عليه دلائل الصدق
والاخلاص لسدة الأمير ولمصر فهو لا يبحث الا عن منفعة الخاصة:
فان عرف أمورنا وأسرارنا ورأى إفشائها لأعدائنا منفعته له
لايتأخر لحظة واحدة عن افشائها وان كان يعلم ان ذلك الافشاء
يضر بنا . فضلا عن أن تولى أى أوربى أمر سياستنا فى اوربا من أضر
الأمر علينا لأننا لو احتجنا مثلا لاستخدام جريدة من الجرائد
وكان استخدامها بواسطته علم منه صاحب الجريدة بالطبع ان الأمير
حفظه الله هو الذى يمد ويساعد ولا يخفى ما فى ذلك من الضرر ومن
ازدياد طمع الطامعين الذين لا يريدون خدمتنا الا بمقابل . أما اذا

تكرم مولاي وزادني من ثقته ووكّل الى ما تقضى به الحالة فيال الامر
يكون سهلا كثير النفع عديم الضرر لان كل الناس تعلم في اوربا
أني اعمل باسم جمعية مصرية وطنية وانها تساعدني وتمدني .

ثالثاً — التجيب لألمانيا والتقرب منها بكل الوسائل الممكنة
وارى التقرب منها سهلا جداً اذا استحسن مولاي حفظه الله رأيي
في استخدام جريدتين او ثلاثة المانية ثم زيادة عن ذلك بدعوة أولاد
الامبراطور غليوم الى زيارة مصر في فصل الشتاء دعوة ودية بواسطة
قصل ألمانيا الجنرال فان هذا الامر يقبله الامبراطور بكل ارتياح
وانشراح اولاً لكونه صادرا عن سموكم وثانياً لأن امبراطور ألمانيا
يحب شهرة اسمه واسم عائلته في الشرق ودعوة كهذه تستميله ولا شك
لنصرة مصر خصوصا اذا عاد اولاده من مصر ومعهم الهدايا الشرقية
النفيسة التي يهديها لهم سموكم. وارى أن هذه الدعوى تفيدنا جدا ولا
تضرنا ابد فاتها تدعو الجرائد الألمانية للكلام عن مصر وعن احوالها
ويسكون نتيجة مجيء انجال الامبراطور الى مصر ارسال محررين من
الجرائد خلفهم يتسبعون خطواتهم خطوة ولا يخفى ما في ذلك
من الفائدة وان وافق سموكم هذا الرأي أرى أن الدعوة تكون بكتاب
من خط سموكم الى الامبراطور يرسل على يد قنصله الجنرال .

رابعاً — استخدام بعض الجرائد الأوروبية الخطيرة من فرنسا
والمانيا والروسيا وارى انه يكفى من فرنسا استخدام جريدتين ومن
الروسيا كذلك ومن المانيا ثلاثة على الأقل ويسير على استخدام كل هذه
الجرائد لمالى من الروابط مع رجال التحرير فى فرنسا ومع كثير
من الكتتاب الروسين والالمانيين (فضلا عن انى عازم على زيارة
برلين فى شهر اكتوبر القادم ان شاء الله تعالى) وأرى ان مبلغ
٧٠٠ جنيهه يكفى لاستخدام اهم جريدة مدة عام. واستخدام كل هذه
الجرائد يكون دائماً باسم جمعية مصرية وطنية وارى انه مع استخدام
بعض الجرائد الخطيرة يجب استخدام بعض افراد من كتّاب
اسرار الجرائد الأخرى فان يسدّهم ادارة شؤون الجرائد
الموظفين بها ويكفى مبلغ زهيد لارضائهم وربما كتفت هدية
حسنة وهذا امر يتعلق بالطباع والأموال .

وقد كنت افتمكرت انى اخدم خدمة جليلة اذا نشرت
جريدة اسبوعية هنا وقدمت فى كتاباتى لسنوكم انها تتكلف نحو
الآلاف وخمسمائة جنيه سنوياً ولكنى عدلت الآن عن هذا الراى وارى
الأوفى استخدام هذا المبلغ ومثله فى استخدام بعض جرائد مهمة
وسهل على اذ ذاك ان اكتب اسبوعياً مقالة فى إحدى الجرائد

الفرنساوية وانا على ثقة من انها تؤثر كتأثير جريدة يصدرها
مصرى فى اوربا .

هذه هى الآراء التى أرى تنفيذها تمهيدا لسبيل الجلاء ولما كانت
السياسة الانكليزية مبنية على قاعدة (استعمال كل وسيلة للوصول إلى
الغاية محمودة كانت الوسيلة أو مذمومة) وجب علينا أن نحاربهم
بنفس سياستهم ونجعل هذا المبدأ مبدؤنا ونبدل كل ما فى وسعنا
لنوال مرادنا . أما مسألة ارسال وفد إلى اوربا فأرى ان هذه المسألة
يلزم تأجيلها الى آخر الشتاء حتى نعلم ماذا سيكون وربما غيرت
الحوادث اعتقادنا فى كثير من الأمور المهمة ولقد قال لى من نحو
شهرين رجال السياسة الفرنسية ان مجيء وفد مصرى يفيد كثيرا
وأراهم يقولون لى اليوم أن الأولى تأخيرها الى آخر الشتاء حتى نعلم
مجرى سياسة سالسبورى . كذلك الأمر بالنسبة لسياحة سموكم فى
اوربا فان الرغبة فيها تقوى أو تضعف حسب الحوادث فلننتظر هذا
الشتاء . وقبل أن اختم تقريرى استلفت انظار سموكم الى امر
استرجاع السودان المصرى فانى علمت من اوثق المصادر السياسية ان
الانكليز لما احسوا بأن رأى العام الأوروبى يطالب بالجلاء وان فرنسا
وروسيا ربما طالبا به فى اول فصل الشتاء عزموا على احداث القلاقل

في السودان حتى تدعو الحالة لارسال تجريدة حربية بما يمنع تحقيق
الجلام مدة أعوام فهم (الانكليز) جعلوا السودان مستودع
سياستهم يخرجون منه القلائل متى اقتضت الأحوال وأحسن تقرير
يقرره سموكم ومجلس الشورى هو جعل القوة العسكرية المقيمة في
سواكن ووادي حلفا قوة دفاعية لا هجومية كما كانت من أول الاحتلال
وكما أشار بذلك دائماً اللورد كرومر (على حكومته تنفيذاً لأغراضه)
في تقريراته السنوية وسأنبه الأفكار هنا بعد قليل إلى هذه المسألة
حتى لا يفlech الانكليز في تحقيق نواياهم السيئة .

هذا ما أردت رفعه لسموكم وإني أقبل في الختام الاعتاب الشريفة
وأسأل الله حفظ ذاتكم أبد الأبدن وتحقيق الأمان والآمال إنه
سميع مجيب ؟

التابع الامين والمصرى الصادق

مصطفى كامل

باريس في ١٩ سبتمبر ١٨٩٥ .

على أن الحركة القومية لم تلبث أن صدمت صدمات متتالية متلاحقة
فلقد بدأ الخديو منذ أواخر عام ١٨٩٥ يستمع الى الوشايات

والدسائس التي كانت تحاك من وراء ظهر الزعيم الشاب وانصرف الى
التعاون مع الاحتلال وفي نفس هذا العام أيضا أوجست انجلترا
خيفة من توغل فرنسا في السودان بعد أن أرغمت حكومة مصر على
اخلائه منذ عام ١٨٨٤ فعمدت الى السرعة في إعادة فتحه بإرسال حملة
مصرية قد أضيف اليها نفر قليل من الجنود الإنجليزية حتى يقال إن
انجلترا قد اشتركت مع مصر اشتراكا فعلييا في الحرب وأسندت رئاسة
الحملة الى كيتشنر سردار الجيش . فاعترمت فرنسا تجريد حملة لاحتلال
مركز هام في أعلى النيل لصد التيار الإنجليزي في باطن افريقية ثم
إلى فتح باب المسألة المصرية وإرغام انجلترا على تسويتها . فلما كان عام
١٨٩٦ عهدت فرنسا الى قائدها مارشان بالزحف الى فاشودة نظرا لأهميتها
الحرية وموقعها الجغرافي ، فتقدم اليها من ساحل افريقية الغربي ورفع
عليها العلم الفرنسي . وفي سبتمبر ١٨٩٨ غادر كنسترا الخرطوم ليوطد
حكومته في منطقة النيل الأبيض فلما بلغ فاشودة طلب من مارشان
اخلاءها فرفض واحتج بأنه جندي عليه تنفيذ أوامر دولته ولم يلبث
أن انتقل الخلاف إلى أوربا فتخاذلت فرنسا بعد أن استيقظت للخطر
الذي كان يهددها دائما من وراء الراين وأمرت قائدها بالانسحاب ،
فدل ذلك دلالة قاطعة على أن فرنسا قد نبذت سياسة معارضة

الاحتلال الانجليزى لمصر كما كان انتصاراً كبيراً للسياسة الانجليزية
وايذاً باصرارها على البقاء فى وادى النيل متجاهلة عهودها بالجلالة .
ومن ثم جنح معظم رجالات مصر وعلى رأسهم الخديو الى مسالمة
المحتلين والتودد اليهم . وفى ١٩ يناير ١٨٩٩ وقع بطرس غالى باشا
وزير الخارجية فى وزارة مصطفى فهمى باشا اتفاقية السودان فكانت
صدمة عنيفة للوطنية المصرية لأنه باع فيها السودان لانجلترا دون مقابل
ومهد بذلك لدخول المسألة المصرية كلها فى دور جديد . نصت هذه
الاتفاقية على أن يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معاً فى البر
والبحر بجميع انحاء السودان ، وعلى ان تقوض الرئاسة العسكرية
والمدنية فيه الى موظف واحد يجرى تعيينه بأمر عال خديو يصدر
برضاء الحكومة الانجليزية ، تكون مهمته من القوانين ووضع
كافة اللوائح والأوامر التى من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان
او تقرير حقوق الملكية فيه بجميع انواعها دون ادنى تقيد بالقوانين
او الأوامر العالية او القرارات الوزارية المصرية إلا ما يصدر بإجرائه
منها منشور منه .

لقد كان غرض كرومر من وضع نظام الحكم الثنائى فى السودان
او فيما اسماء الدولة الموحدة التى اوجدها ان يفسح مجالاً لاشتراك

بريطانيا في ادارة بلاد ادعت انها ساهمت في استعادة فتحها ولم تسكن
تستطيع ان تنصل من مسؤولية الاشراف على استقرار النظام فيها
بعد أن انتزعت لنفسها منذ ان احتلت مصر في عام ١٨٨٢ حق
الاشراف على استقرار الأمور في شطر الوادى الشمالى صاحب
السيادة على السودان . ولقد نجح في ذلك كل النجاح : فلقد اعطت
هذه الاتفاقية حاكم السودان العام سلطة مطلقة لاحدودها واذا عرفنا
ان العمل قد جرى على ان يكون هذا الحاكم على الدوام من الانجليز
يعارنه طائفة من كبار الموظفين الانجليز ايضا على الرغم من ان
الاتفاقية لا تحرم المصريين من ملء هذا المنصب الخطير اذ ركنا كيف
اتمحت الفرصة لانجلترا لأن توجه ادارة السودان توجيهها نيم عن
اغفال مطلق لحقوقنا ويخدم مصالحها الاستعمارية الخاصة فاتخذت
مظاهر شتى لفصم عرى الوحدة بين وادى النيل واستطاعت ان تنفرد
بالسلطان والنفوذ هذا على الرغم مما جاء في كتاب اللورد دسوليسبرى
الى السفير الانجليزى في باريس بتاريخ ١٥ اكتوبر ١٨٩٨ فقد قال
« صحيح ان مصر قد تأثرت حقوقها في امتلاك شاطئ النيل بسبب
نجاح المهدي فأوضحت هذه الحقوق معطلة مؤقتا ولكنها منذ انتصار
المصريين على الدراويش لم تعد موضع نزاع ومناقشة » وعلى الرغم

نما صرح به اللورد روزبرى فى خطاب القاه فى ٢٢ اكتوبر ١٨٩٨ جاء فيه . إنما نحن نعمل الآن كى نعيد الى مصر ارضا تملكها مصر نفسها طبقا لتصريحات جميع الحكومات الفرنسية المتعاقبة .

ولقد ترتب على عقد اتفاقية السودان من ناحية اخرى ان انصرفت فرنسا كينة عن التفكير فى السيطرة على اعلى النيل الى التفكير فى غرب افريقيا فوقعت فى ٨ ابريل ١٩٠٤ الاتفاق الودى المشهور مع انجلترا وفيه اطلقت فرنسا يد انجلترا فى مصر نظير إطلاق انجلترا يد فرنسا فى مراکش . ومن ثم ازداد مركز الاحتلال قوة وتكلم كرومر بلسان الحاكم المطلق للبلاد بينما استكان الوطنيون وتحاذلوا عن متابعة الحركة الوطنية وخضع من كان منهم فى كراسى الحكم لادارته حتى أنه عين فى عام ١٩٠٥ الكولونيل وطسن ياورا للخديو .

على أن كل هذه الأحداث والصدمات لم تفت فى عضد الزعيم الوطنى مصطفى كامل فمضى فى طريقه يناهض الاحتلال ويوقظ الوعى القومى بين مواطنيه لى يطالبوا بحقوقهم فى الحرية والاستقلال . وصادف فى ١٣ يولية ١٩٠٦ أن مرضا بطان

بريطانيان بقرية دنشواى بالقرب من شبين الكوم وأخذوا
يصطادان الحمام الذى كان يكثر بتلك القرية فشبت النار فى
أحد أجران القمح من عيار نارى فاغتاظ اهل القرية وتعدى
بعضهم بالضرب على الضابطين . ولكنهما تمكنا من الفرار
جريا لينجوا من الخطر ، وكان الحر شديدا فأصيب أحدهما
ضربة شمس ومات ، مما أغضب الانجليز فانعقدت المحكمة
الخاصة التى كان قد صدر الأمر بتشكيلها منذ ٢٥ فبراير
١٨٩٥ للحكم فيما يقع من الأهالى من الجنايات والجنىح على جند
جيش الاحتلال وأصدرت احكاما قاسية بعيدة عن العدل على المتهمين
من المصريين وأخذت فى تنفيذها فى اليوم التالى بطريقة اثارت
النفوس ونهت الاذهان إلى ان العدل الانجليزى لايؤمن جانبه
إذا كانت الخصومة تمس صالحا انجليزيا .

كان مصطفى كامل فى باريس حين بلغته انباء المحاكمة
فنهض لى يعلن حربا شعواء على الاحتلال وسياسته ويستصرخ
الضمير الانسانى العالمى مما كان له اكبر الأثر فى تاريخ الحركة
القومية والاستعمار البريطانى فى مصر : فلقد آمن المصريون
إيماننا قويا بالدعوة الوطنيه ومبادئها بينما ادرك الانجليز تحت

ضغط الحملات التي شنها مصطفى كامل ومن استجاب له من اصحاب الصحف العالمية التي كتبت عن المسألة المصرية وقتذاك ان سياستهم في مصر تحتاج الى تعديل قوامه اقضاء اللورد كرومر عن منصبه انقادا لسمعتهم امام العالم المتمدنين واسناد بعض المناصب للبصريين واطلاق يدهم في شؤونها حتى تهدأ ثوره الخواطر ويخف السخط على الاحتلال . فلما كان ابريل من عام ١٩٠٧ اعتزل كرومر منصبه وخلفه فيه السير الدن جورست .

جاء جورست إلى مصر في ظروف عصيبة ولكن آراءه كانت تختلف عن آراء كرومر في معالجة المسألة المصرية ومن ثم حاول التوفيق بين القصر والاحتلال فترك للخديو بعض الحرية ولم يشدد الرقابة على تصرفاته ، وظهر عباس ميلا لتبادل الود مع جورست فلم يمانع في تأليف وزارة يرأسها بطرس غالى باشا في ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ بعد ان استقال مصطفى فهمي باشا كضرورة من ضرورات البدء في سياسة جديدة بل إنه ذهب الى ابعاد من ذلك فتضامن مع جورست على تشييت اعضاء الحزب الوطني وهدم كيانه خاصة بعد ان مات

مصطفى كامل في ١٠ فبراير ١٩٠٨ وتولى زعامته محمد بك فريد .
فأصدرت الوزارة قرارا باعادة العمل بقانون المطبوعات القديم
الصادر في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ وكان قد بطل العمل به من زمن
بعيد لتقييد حريه الصحافة وسنت في ٤ يولية ١٩٠٩ قانون النقي
الادارى الذى جعل من حق السلطة الادارية نفي الأشخاص الذين
ترى أنهم خطر على الأمن العام إلى جهة نائية بالقطر المصرى ، الى
غير ذلك من النظم والتشريعات . ولكن على الرغم من هذا سارت
الحركة القومية فى طريقها الوعر بفضل جهود مصطفى كامل ودعوته
الحارة وحماسة الملهمة ، وكان لها صدى فى نفوس بعض اعضاء مجلس
شورى القوانين فنهض المجلس نهضة طيبة ظهر أثرها الفعال فى مطالبة
الحكومة بالدستور وكان لايفك يظهر خيرته على مصالح البلاد
فجهر بالاحتجاج على سياسة الحكومة المالية واعتصم على إنفاق
أموال مصر فى السودان دون رقا به أو حساب وانتقد اعمال
الحكومة وتقصيرها فى القيام بالاصلاحات الواجبة لاسيما فيما
يختص بالتعليم . ولم تكن الجمعية العمومية بأقل غيرة من المجلس ففى
٧ أبريل ١٩١٠ رفضت تحت ضغط الرأى العام الموافقة على مشروع
امتداد اجل امتياز قناة السويس أربعين سنة أخرى علاوة على التسع

وتسعين المنصوص عليها في عقد الامتياز الذي منحه سعيد باشا لشركة القناة لما في ذلك من اضرار بمصلحة البلاد . وقد تخلل نظر المشروع حادث رهيب يعتبر الاول من نوعه في تاريخ السياسة المصرية وهو مقتل بطرس غالى باشا رئيس الوزراء في ٢٠ فبراير ١٩١٠ . ذلك أنه لم يكن شخصية محبوبة من المصريين فهو مشهور بتعاونه المطاق مع الاحتلال وهو الذى وقع اتفاقية السودان وهو الذى رأس المحكمة التى نظرت حادث دنشواى وهو الذى دعا أخيرا الى مشروع مد الامتياز .

على أن جورست وجد في هذا الحادث فرصة طيبة لتحقيق سياسة خطيره من أجل القضاء على الوحدة الوطنية فعمل على التفرقة بين المسلمين والأقباط وشغلت الأمة زمنا بهذا الخلاف حتى كانت ثورة سنة ١٩١٩ فقصت عليه .

وقد مات جورست في عام ١٩١١ وعين بدله اللورد كتشستر قائد جيش استرجاع السودان وكان رجلا عسكريا قبل كل شيء فنبذ سياسة الوفاق مع القصر التى سار عليها سلفه واصبح حاكما معالقا لمصر فلم تكن علاقته خالصة الود بالخديو . أما فيما يختص بموقفه إزاء الحركة الوطنية فقد عمل على أن يعرقل تيارها بوضع نظام شورى جديد يحل محل النظم القديمه لئلا يشغل الأمة عن مسيرة مطالبها

فصدر القانون بإنشاء الجمعية التشريعية في أول يولييه ١٩١٣ ولم
تسكن سوى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية في هيئة واحدة.
على أن اختصاصات هذه الجمعية لم تكن لتطابق رغبات المصريين
في الحصول على حكم نيابي ووزارة مسئولة واستقلال سياسي. ولم تلبث أن
عطلت جلساتها بعد قيام الحرب العظمى الأولى فلقد افتتحت في
٢٢ يناير ١٩١٤ ثم عطلت في يونيه من السنة نفسها وظلت
البلاد محرومة من أي هيئة نيابية حتى أعلن الدستور في عام
١٩٢٣. ومن ثم لم يكن عهد كشنر مرضيا عنه من الشعب على
الرغم من المحاولات التي بذلها من أجل التقرب إلى الفلاحين
وهم سواد الأمة.



ثورة واستقلال

اشتعلت نار الحرب العظمى الأولى في أغسطس ١٩١٤ وما كان لها أن تمر بمصر دون أن يكون لها فيها أثر كبير . ففي ٥ أغسطس ١٩١٤ أصدر مجلس الوزراء برئاسة حسين رشدي باشا الذي ألف الوزارة منذ ٥ أبريل ١٩١٤ قرارا بشأن الدفاع عن القطر المصري اثناء الحرب القائمة بين المانيا وبريطانيا العظمى بمنع التعامل مع المانيا ورعاياها والمقيمين فيها ومنع السفن المصرية من الاتصال بالشعور الألمانية وحظر التصدير إلى المانيا وتخويل القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب في الأراضي والموانئ المصرية وحجز السفن الألمانية في شعور مصر .

وما كان رشدي بقادر على أن يسلك مسلكا آخر أمام الاحتلال سوى قبول التعاون مع انجلترا ففي ٢ نوفمبر ١٩١٤ أعلن الجنرال مكسويل قائد جيش الاحتلال في مصر الأحكام العرفية . ثم تطورت الحوادث فدخلت تركيا الحرب ضد

انجلترا وحلفائها بعد ذلك بثلاثة أيام ومن ثم أذيع اعلان جديد بأن بريطانيا العظمى إنما تحارب الأتراك لسببين وهما الدفاع عن حرية مصر وحقوقها التي كسبها محمد على في ميادين القتال والابقاء على السلم والرخاء اللذين تمتعت بهما مصر في عهد الاحتلال البريطاني !! وأنها قد حملت على عاتقها كل مسؤولية الحرب دون ان تكلف الشعب المصرى شيئا سوى الامتناع عن كل ما من شأنه أن يعوق حركات جيوشها أو يساعد أعدائها.

فهل صدق الانجليز وصح ما ادعوه لأنفسهم من الدفاع عن الحريات وحماية الحقوق؟؟

لقد فوجئ المصريون في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ بهذا النص منشورا في الوقائع المصرية « يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته واصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها، وفي اليوم التالي كان الاعلان الآتي « يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى انه بالنظر لأقدام سمو عباس حلمي

باشا خديو مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك قد رأت حكومة
جلالته خلعه من منصب الخديوية . وقد عرض هذا المنصب السامي
مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل أكبر الأمراء
الموجودين من سلالة محمد علي فقبله . »

كان هذا هو منطق الاستعمار في الدفاع عن الحريات والحرص
على الحقوق : الاستناد إلى القوة لسلب الحقوق الشرعية وفرض
حماية باطلة لأساس لها من القانون على وادى النيل . وكما اضطر
رشدى إلى ان يتعاون مع الاحتلال اضطر السلطان حسين كامل إلى
أن يقبل العرش من المستعمرا العاصب وإلى أن يحكم في ظل الحماية
عندما أدرك أن النية قد اتجهت الى ملء المنصب الشاغر كيفما اتفق
وأن اسرة محمد علي لن تلبث أن تفقد ثمار ما غرس وخلفاؤه خلال
قرن كامل .

وهل صدق الانجليز وصح ما ادعوه من الابقاء على السلم والرخاء
وتحمل مسؤولية الحرب وتكاليفها ؟؟

لقد تولت السلطة العرفية حكم البلاد في خلال الحرب فنفت
قواد الحركة الوطنية ، وبدى بتنفيذ القانون العرفي بأقسى مظاهره
ووضعت الصحافة والمسكاتبات الخاصة تحت الرقابة الدقيقة ومنعت

الاجتماعات ونشطات المحاكم العسكرية حتى كادت أن تبطل عمل
المحاكم الأهلية وقضى على الحرية الشخصية. ثم أخذت السلطة العسكرية
تجمع ما تستطيع من العمال والفلاحين بالاكراه للعمل فيما تحتاج
اليه الجيوش واستولت على حاصلاتهم ودوابهم بأجنس الأثمان ، فمات
الكثيرون في ميادين الحرب وساءت الحالة الاقتصادية الى حد
كبير حتى عمت الشكوى من الضنك الشديد .

وفي ١٩ أكتوبر ١٩١٧ مات السلطان حسين كامل وتنحى ابنه الأمير
كمال الدين حسين عن العرش فأصبح الأمير احمد فؤاد أرشد أمراء
الأسرة العلوية المرشح الطبيعي الوحيد لملء الكرسي الشاغر . وسأيرت
انجلترا إدعاءها حقها الباطل في التدخل في أخص شئون الحكم وكلفت
مندوبها السامى فى مصر السير ونجت بأن يعرض العرش عليه بتبليغ
جاء فيه : إنه لما كان نظام الوراثه على عرش السلطنة المصرية لم
يوضع للان ، وكنتم عظمتمكم بعد طبقة البنين الوارث المتعين طبقا
لوراثه العرش ، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على
عظمتكم تبوء هذا العرش السامى على أن يكون لورثتكم من بعدكم
حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب
الجلالة البريطانية وبين عظمتمكم . وكما قبل حسين كامل صيانة للعرش

قبل احمد فؤاد لأنه لم يكن أمامه من سبيل سوى القبول.
ولا يمض وقت طويل حتى يعلن ولسن رئيس الولايات المتحدة
الأمريكية شروطه تتضمن تحويل الشعوب التي تتألف منها الدولة
العثمانية والتي لا تمت بصلة الى العنصر التركي حق تقرير المصير . ولا
تلبث الحرب أن تنتهى فيسلم الألمان للحلفاء وتعلن الهدنة في الساعة
الحادية عشرة من اليوم الحادى عشر من الشهر الحادى عشر من عام
١٩١٨ ويرسل ملك بريطانيا الى سلطان مصر برقية يقول فيها « فى هذه
الفرصة السعيدة التى اعترف آخر أعدائنا فيها بالانهزام أوجه لعظمتكم
تهانى القلبية وتشكراتى على خالص مساعدتكم . فلتشك مصر وأهلها
بنيل نصيب كامل فيما سيكون للإمبراطورية البريطانية من العظمة
والرجاء فى المستقبل »

فهل منحت مصر وهى إحدى بلاد الدولة العثمانية التى لا تمت بصلة
الى العنصر التركى حق تقرير مصيرها ؟؟

وهل نالت نصيبها كاملا فيما سيكون للانجليز من العظمة والرجاء
فى المستقبل بعد أن قدمت من المساعدة ما استحق الشكر والتقدير ؟
لقد شعر المصريون فى نهاية الحرب بآمالهم تحيا من جديد
وأدراكوا ضرورة النظر فى مركز بلادهم السياسى بعد أن زال كل مبرر

لبقاء تلك الحماية التي فرضت عليهم قسراً دون تعاقد قانوني أو تسليم مطلق وبعد أن هالتهم الساطة الكبيرة التي تمتع بها الانجليز في بلادهم منذ بداية الاحتلال والتضحيات التي قدموها أثناء الحرب . ففاتح رشدي باشا رئيس الوزارة زميله عدلى باشا يكن في أمر المطالب المصريه ومصيرها واتفقا على مخاطبة من يثقان به من رجال الأمة . فأخذ رشدي يستظهر بهم ويحضهم على المطالبة بحقوق البلاد ، ويقال أنه كان يستدعيهم اليه بواسطة سكرتيره فرداً فرداً وباسم غير اسمه حتى لا يلفت نظر السلطة العسكرية إلى اجتماعاته بهم ، ثم يتباحث مع كل منهم على حدة في كيفية هذه المطالبة . وكان أول من خاطب سعد زغلول باشا الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية المعطلة ثم عبيد العزيز فهمي بك (باشا) وعلى شعراوي بك وغيرهم .

وفي ١٣ نوفمبر ١٩١٨ طلب ثلاثتهم من المندوب السامي السير ونجت أن يأذن لهم بالسفر إلى لندن لعرض مطالب مصر على الحكومة الانجليزية ومفاوضتها في شأنها . وفي نفس اليوم تألف الوفد المصري برئاسة سعد زغلول باشا للسعي بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعي سبيلا في استقلال مصر استقلالاً تاماً . ولكي يكتسب الوفد صفة المتحدث عن الأمة وضع توكيلاً يوقعه أعضاء الهيئات النيابية

القائمة في ذلك الحين وذوى الرأى والأعيان وسائر طبقات الشعب بأنهم قد عهدوا اليه بالمطالبة باستقلالهم التام ، فأقبل الناس على توقيع ماتم طبعه من التوكيلات اقبالا منقطع النظير . ولولا المعاونة والتشجيع الذى لقيه سعد وزملاؤه من رشدى باشا لما تقدمت الحركة الوطنية هذه الخطوة الجريئة التى كانت لها نتائجها ، فهو الذى أوحى إلى سعد وزملائه باتخاذ ما اتخذوه من إجراء ، وفى نفس الوقت كتب الى السلطان فؤاد يقول « إن الحوادث تتوالى سريعا وستبدأ مفاوضات الصلح ويشرع فى تسوية جميع المسائل التى أثارتها الحرب . ومن أهم الامور أن تبسط آراء عظمتهكم وآراء حكومتكم فى مصير مصر السياسى لحكومة صاحب الجلالة البريطانىة مباشرة ولذا اقترح على عظمتهكم أن تعهدوا إلى والى زميلى عدلى باشا بهذه المهمة ،

غير أن السلطات البريطانىة عارضت هذا الطلب كما عارضت طلب الزعماء بحججه أن وقت هذه المباحثات لم يحن بعد وأن مؤتمر الصلح يشغل السلطات البريطانىة عن كل ماعده . فلم يسع رشدى إزاء هذا الرفض الا أن يقدم استقالته فى ٢ ديسمبر ١٩١٨ . كانت الاستقالة مفاجئة فبادر المندوب السامى بالاشارة على السلطان بعدم قبولها الا بعد مراجعة الحكومة البريطانىة حتى تتم مخابراته معها . ولسكن رشدى

كرر الاستقالة في ٢٣ ديسمبر فكتب يقول « طلبت وفود مؤلفة من بعض انظمتنا النيابية أن يؤذن لها بالسفر الى لندن للدفاع عن قضية مصر وقد أشرت بأن يسمح لها بالسفر فلم تهمل مشورتي فقط بل ورفض سماع رأيي فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية . وهكذا ستكون مصر البلد الوحيد الذي لم يسمع صوته في الوقت الذي يسوى فيه مصيره نهائيا . وفي ٣٠ ديسمبر قدم استقالة ثالثة قال فيها انه لا يتنازل عن اعتزاله الحكم وإنه يرجو قبول استقالته خشية أن يؤدى التأخير في البت فيها تحميله مسؤولية عدم الاهتمام بمصير البلاد بصفته الوزير الأول فيها في الوقت الذي يفصل فيه في مصرها . فتدخل المندوب السامي واقتنعت حكومته بأن ترخص لرشدى باشا ولزميله عدلى باشا بالسفر ولكنه تمسك بأن يسمح به أيضا لمن يشاء من المصريين وبخاصه رجال الوفد الذين وكتهم عنهم الأمة وصمم على استقالته . وبذلك اكتسب سعد وأعوانه حقا أصيلا في النيابة عن الأمة باعتراف الحكومة بهم في مفاوضاتها وتبليغاتها واستحق رشدى أن يسجل له التاريخ أنه قد أدى واجبه على أحسن ما تكون تأدية الواجب فنفت من روحه القوى في الوعي القومي ووقف من الوفد موقفا لو أنه ما وقفه لتغير تاريخ هذا الوفد تماما أو على الأقل الى

حد كبير فيغضله نشط الوفد وثار الخواطر واستدعى السير ونجت
الى لندن للتقرير عن الحالة ولم تجد السلطات البريطانية بدما من مصادرة
الحركة الوطنية فاعتقلت سعدا وبعضا من أصحابه ونفثهم الى مالطه ،
ولكنه كان قد نجح في إثارة الشعور القومي مستغلا تردد سياسة دار
المندوب السامي وانهمك الحكومة الانجليزية في مشا كل أوروبا ،
فانفجر بركان الثورة في ٩ مارس ١٩١٩ وألهب كل الطبقات : تظاهر
الطلبة وأضرب المحامون والعمال واستيقظت المرأة من سباتها وتفتحت
عينها على الفجيعة والأنين ورخص حجابها أمام التزمل والشكل
فحطمت قيودها للمرة الأولى وخزجت الى الطرقات تطلب لمن ذهبوا
من أحبابها وأعزائها ثمنا نبيلها هو حرية بلادها واستقلالها . وامتد
الخماس الى الأقاليم فتعطلت المواصلات واضطربت جميع المرافق حتى
رأت إنجلترا أن تعين اللورد اللنبي مندوبا ساميا فوق العادة مع منحه
السلطات العليا في جميع الأمور العسكرية والمدنية على السواء . وهكذا
ظهرت على مسرح السياسة المصرية شخصية جديدة لها كل تأثيرها
وكل خطرها في سير الحوادث : فلقد رأى اللنبي أن سياسة القمع
والقوة والبطش لن تؤدي إلا إلى غرس بذور الكراهية في نفس
الشعب ومن ثم اتجه الى مهادنة الثورة فأفرج عن المعتقلين وأباح

انجلترا لهم السفر الى باريس حيث مؤتمر الصلح المنعقد بفرساي لينظر
في الشؤون الكثيرة التي خلفتها الحرب . ولكنه أوصد أبوابه دونهم
فاعترف الرئيس ولسن بالحماية البريطانية على مصر ونصت المادة ١٤٧
من معاهدة فرساي على الاعتراف بها أيضا فلم يبق أمام الوفد سوى
أن يقيم في باريس وأن يقوم بنشر الدعاية لقضيته .
أما إنجلترا فاستغلت وجوده بعيدا عن الوطن وشرعت في تشكيل
لجنة برئاسة اللورد ملنر وزير المستعمرات البريطانية توطئة لارسالها
الى مصر لتحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت فيها وتقديم تقرير
عن حالتها وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية خير
دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها وتوسيع نطاق الحكم
الذاتي لها توسيعا مطرد التقدم والترقي وحماية المصالح الأجنبية فما
أن عرف المصريون أن إنجلترا مصرة على التمسك بالحماية المضروبة
عليهم حتى احتجوا عليها احتجاجا قويا شاملا ونادوا باستقلالهم كاملا
وحريتهم غير منقوصة . ومن ثم لم يقابل ملنر عند ما حضر الى مصر
في ٧ ديسمبر ١٩١٩ بغير الهياج والاحتجاج والمقاطعة فنادى المصريون
في مدنها وقرأهم ومزارعهم وحولهم بعدم الاتصال بلجنته ورفض
الادلاء اليها بشيء مما تريده . تضامن المصريون في هذا العمل وهذه

الخطوة تضامنا اثار الاعجاب في الشرق والغرب ، فكانت المقاطعة
إجماعية لاشدوذ فيها .

وقد حاول ملنر ورفاقه عبثا التحدث الى الزعماء فكان جوابهم واحدا
« لقد انبنا من يتحدث باسمنا فاذهبوا اليهم . » ومن ثم عكف على
البحث والدراسة زهاء ثلاثة شهور وتأكد لديه ان الحركة في مصر
قومية الصبغة وانه من الضروري التنازل عن الحماية والتفكير في
نظام آخر يوفق بين مصالح إنجلترا ومطالب مصر . ثم رأى بعد عودته
الى لندن أن يتصل بالوفد المصري المقيم في باريس ولبي سعد الدعوة
فاجتمع بملنر في صيف عام ١٩٢٠ . كان ملنر ينظر الى القضية المصرية
بعين التسامح والاعتدال لدرجة لا تخل بوجهة النظر الانجليزية ومصالح
الامبراطورية فاعترف بحق مصر في أن يكون لها شكل من أشكال
الاستقلال كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية في نظير أمور
عدة أهمها أن تمنح إنجلترا جميع الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها
الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول
الاجنبية من أجل تحقيق تخلي تلك الدول عن الحقوق المخولة لها
بمقتضى الامتيازات ، وهذا يتطلب عقد محالفة بين الطرفين تتعهد فيها
بريطانيا بأن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها ، وتتعهد مصر

بأن تقدم في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامتها في داخل حدودها كل المساعدة التي في وسعها الى بريطانيا ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية . ذلك فضلا عن ان تعهد مصر الى الممثل البريطانى في البلاد الأجنبية التي ليس لها فيها ممثل مصرى بمصالحها ، وان تسمح بابقاء قوة عسكرية بريطانية في اراضيها ، وان تعين مستشارا انجليزيا لهالية يعهد اليه بالاختصاصات التي لأعضاء صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الأخرى التي ترغب في استشارته فيها ، وآخرها للحقانيه يجب احادته بجميع المسائل المتعلقة بالقضاء فيما له مساس بالأجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أى أمر مرتبط بالأمن العام .

أما الوفد فقد كان يسعى الى تحقيق استقلال كامل لم يكن ليتحقق بما عرضه ملتر . حقاً لقد اعترف مشروع ملتر باستقلال مصر ولكنه حوى كل عناصر الحماية الدولية ومظاهرها وزادها أنه كان مشروع معاهدة تنشأ بها حمايه شرعية صريحة لانجلترا على مصر . فماذا يفيد اعتراف انجلترا باستقلالنا مع توليها الدفاع عن أراضينا وتعهدنا بوضع كل منشآتنا وقواتنا تحت تصرفها لخدمة

أغراضها الحربية؟؟ وأين هو الاستقلال وانجلترا هي التي تتولى
المسؤولية عنا أمام الدول الأخرى وتراقب علاقاتنا الخارجية وتسيطر
على ماليتنا وقوانيننا وتحتل أراضينا؟؟ ولذلك رأى سعد أن يستفتي
الأمه في ذلك المشروع ففاضت الصحف بآراء الهيئات والكتاب
والباحثين وانتهى الأمر برفضه وعودة سعد وزملائه إلى مصر.

على أن انجلترا اضطرت إزاء ذلك وأمام تطور الحوادث إلى
أن توافق على سحب الحماية وأن تقبل أن تتناقش رسميا مع مصر على
أساس يضمن صيانة مصالحها الخاصة ولا يتعارض مع مطالب مصر
العادلة . فبعثت بدعوة بذلك إلى السلطان فؤاد في ٢٦ فبراير ١٩٢١
وسافر عدلى يكن باشا الذى ألقى الوزارة منذ ١٧ مارس ١٩٢١
لكى يفاوض كرزون وزير الخارجية البريطانية ولكن المفاوضات كان
مسيرها الفشل إذ أن مشروع كرزون لم يختلف اختلافا بينا عن
مشروع ملنر ولم يأت بجديد سوى أنه نص صراحة على رفع الحماية عن
مصر، فعاد عدلى واستقال . أما سعد فلا يفتر عن اعلان حقوق مصر
والاحتجاج على سياسة الانجليز ويشرع فى نشر دعاية هائلة للوفد
يعتبرها الانجليز عدائية لهم فيعتقلونه وبعض أصحابه وينفونه الى
سبيل فى ٢٩ ديسمبر ١٩٢١ ، ومن ثم تستمر الاضطرابات ويصدر

الوفد قرارا بتنظيم المقاومة السلبية ضد المحتلين يتضمن عدم التعاون معهم ومقاطعة مصارفهم وسفهم وشركاتهم ومتاجرهم ويحجم الكثيرون عن تأليف الوزارة الجديدة ويرى النبي أخيرا أنه لا بد لحكومة من أن تعترف باستقلال مصر فكتب اليها يقول « لا توجد وزارة واحدة ولا يوجد مصرى يستطيع أن يضع اسمه على اتفاق لا يعترف بالاستقلال التام لمصر . . . واذا لم تستمع حكومة جلالتهم ستفقد كل فرصة في بقاء مصر صديقة لها واذا رفضت نصيحتي لا يستطيع البقاء ولذا اتشرف برفع استقالتى . » وتجري محادثات بينه وبين السلطان فؤاد وعبد الخالق ثروت باشا بصدد تأليف الوزارة فيشترط ثروت لقبولها شروطا عدة أهمها صدور تصريح بالغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال وإنشاء برلمان تكون له السلطة العامة على أعمال الحكومة وتكون الحكومة مسؤولة أمامه . فيسافر النبي الى لندن للتقرير عن الحالة وتضطر حكومته لويد جورج الى أن تنزل على رأى مندوبها السامى فتصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ متضمنا إنهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع احتفاظ الحكومة الانجليزية بتأمين مواصلاتها والدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي وحماية المصالح الأجنبية والأقليات

والسودان ؛ وذلك الى ان يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات
بينها وبين الحكومة المصرية . وفى المذكرة التفسيرية التى أرفق بها
المندوب السامى التصريح وردت إشارة إلى النظام النيابى تنص على
تركه للسلطان والشعب .

والواقع إن هذا التصريح كان فوزا لمصر فى معركة
من سلسلة المعارك التى يتألف منها نضالها القومى الطويل ، فلقد
اعترف بسيادة مصر التامة وان كان قد نص على احتفاظ
انجلترا بتولى مجموعة من المسائل التى تهدر هذه السيادة . ذلك
لأنه مجرد تصريح من جانب واحد لم ترتبط به مصر ولم
تتنازل بمقتضاه عن أى حق أو تقيد بالتحفظات الواردة فيه
بل ترك أمرها إلى مفاوضات تسفر عن اتفاق نهائى يرضى
عنه الغاصب والمغتصب .



في موكب الدستور

على أثر صدور تصريح ٢٨ فبراير ألف عبد الخالق ثروت باشا الوزارة في اول مارس ١٩٢٢ . وفي ١٥ مارس ظهرت النتائج العملية لاعلان الاستقلال فحمل السلطان فؤاد لقب صاحب الجلالة الملك وانشئت وزارة الخارجية المصرية ثم بلغت الدول بأن تمثيل مصر السياسى سيكون عن طريقها وأعلنت وزارة الخارجية البريطانية من جانبها بأنها سوف لا تقوم بحماية المصريين في البلاد الأجنبية إلا بقدر ما قد ترغبه الحكومة المصرية والى ان يتم تمثيلها في المملكة المختصة وبأن لها علاقات خاصة بمصر لن تكون موضع مناقشة وأنها تعتبر تدخل أى دولة في مصر عملا عدائيا موجها لها .

ومن ثم تهدأ الأحوال في مصر الى حد ما وتشغلها مسائل عدة تعتبر في الواقع استكمال لقوميتها ونضجها السياسى . فلقد شهدت تلك السنوات التى اعقبت ذلك الاستقلال نشاطا هائلا لا مثيل له في تاريخ مصر الحديث : ففيها استقر نظام

الحكم الدستوري وبرزت الأحزاب السياسية على اختلاف
الوانها وازدهر الرأى العام فلعبت الصحافة دورا هاما وكثرت
الاجتماعات السياسية وعلا شأن الخطابة وشعر كل مصرى متعلم
باشتراكه فى حياة الأمة اشتراكا حقيقيا كاملا .

لقد تقرر أن يكون نظام الحكم فى مصر ملكيا دستوريا
فتألفت فى ٣ ابريل ١٩٢٢ لجنة لوضع الدستور ، بمجموع القواعد
الأساسية التى تقرر النظام الحكومى للدولة وتحدد سلاطة الحكومة
وتوضح حقوق الأفراد وتبين توزيع السلطات العامة ،
ولتنسيق قانون الانتخاب . كانت اللجنة مؤلفة من ثلاثين
عضوا عدا رئيسها حسين رشدى باشا ونائبه احمد حشمت باشا
وكانت تضم طائفة من المفكرين وذوى الرأى ورجال القانون
دون أن يشترك فيها الوفد الذى طلب إذا ذاك دعوة البلاد الى
انتخابات تختار عن طريقها جمعية تأسيسية لوضع دستور برأى
النواب لا برأى الوزارة ومن يشايعها فرفض طلبه بحجة ان وضع
الدساتير عمل فنى يجب ان يوكل الى فئة خاصة من ذوى
الندرية والمكانة . والحقيقة ان اللجنة ضمت رجالا مخلصين وفوا
بالعهد وكانوا أمناء عليه وان ثروت قد مضى فى العمل بشجاعة

يحمده عليها التاريخ حتى اتمت اللجنة عملها في ٢١ أكتوبر ١٩٢٢
في نفس اليوم الذي تأسس فيه حزب الأحرار الدستوريين .
على أن ثروت لم يلبث أن استقال في ٢٩ نوفمبر وقيل إن الملك
فؤاد أراد غير ما تريد لجنة الدستور من التوسع في سلطان الأمة
ومده على أداة الحكم وقيل ان الانجليز عارضوا في النص على
تلقبب الملك بملك مصر والسودان، وألف محمد توفيق نسيم باشا
الوزارة في اليوم التالي ولم يكن معروفا بعطفه على الدستور فشرع
في مسخه وأدخل عليه من التعديلات ما عصف بروحه على
اعتبار أنه منحة من الحاكم لاحق من حقوق الأمة ، فحذف
النص على أن الأمة مصدر السلطات والنص الخاص بالسودان
ووسع من سلطة الملك ثم استقال في ٥ فبراير ١٩٢٣ وظل مركز
الوزارة شاغراً حتى فوجئت البلاد في ١٥ مارس بتأليف وزارة
يحيى ابراهيم باشا وكان معروفا في الأوساط المطلعة أن وزارة
نسيم باشا قد عملت على انتقاص احكام الدستور فارتفعت الأصوات
من كل جانب بالاحتجاج على أي بتر أو تشويه لمشروعه حتى صدر
الأمر الملكي باصداره في ١٩ ابريل ١٩٢٣ طبقا لعمل لجنة الثلاثين
محذوفا منه ما هو خاص بالسودان فصار سبعة أبواب يصف في الباب

الأول منها نظام الحكم ويقرر في الثاني حقوق المصريين وواجباتهم ويتكلم في الثالث عن السلطات العامة وفي الرابع عن المالية وفي الخامس عن القوة المسلحة وفي السادس عن أحكام عامة وفي الأخير عن أحكام وقتية وختمانية . وفي ٣٠ مارس أفرجت الحكومة البريطانية عن سعد زغلول حتى تهدأ الخواطر وتخف حدة الجرائم السياسية . وفي ٢٠ أبريل صدر قانون الانتخاب فقرح حق الانتخاب لكل مصري بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية وجعل الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين في الأولى ينتخب كل ثلاثين ناخبا مندوبا منهم لا يقل عن خمس وعشرين سنة وتكون مدة نيابته خمس سنوات وفي الثانية ينتخب المندوبون عضو النواب في دائرتهم . أما لأعضاء مجلس الشيوخ فقد جعل على ثلاث درجات فينتخب مندوب عن كل ثلاثين ، ثم مندوب عن كل خمسة من المندوبين لا يقل سنه عن ثلاثين سنة وهؤلاء هم الذين ينتخبون عضو الشيوخ في دائرتهم وفي ٥ يولييه رفعت الأحكام العرفية ثم أجريت انتخابات حرية نزاهة أسفرت عن أغلبية هائلة للوفد فألف سعد زغلول الوزارة في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ . ثم افتتح الدور الأول للهيئة النيابية الأولى في ١٥ مارس فكان لها أثرها الطيب في ترقية شئون البلاد السياسية

والاقتصادية والاجتماعية إذ قررت استقلال العملة المصرية عن العملة
البريطانية وزادت ميزانية التعليم وعدلت قانون الانتخاب فجعلته على
درجة واحدة للمجلسين وهو القانون المعروف برقم ٤ لسنة ١٩٢٤ .
وهكذا فازت الأمة بعد نضال طويل شاق بحكم دستوري صحيح
ووزارة مسئولة أمام نوابها . إلا ان الحياة النيابية لم تلبث ان اصطدمت
بأزمات حادة عطالت البرلمان عن تأدية رسالته القومية السامية مددا
متفاوتة وعطلت الدستور واستبدلته بغيره . ولو لا بقضة الوعي القومي
وتضافر الجهور وائتلاف الهيئات من اجل صيانة حقها المقدس لفقد
الشعب ما كسب ولعاد سنوات الى الوراء .

فلقد هاجت في عهد وزارة سعد الدستورية الأولى مسألة السودان
وقتل السير لي ستاك سردار الجيش وحاكم السودان العام على اثر
مبارحته دار وزارة الحربية في القاهرة في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ فقصد
المندوب السامي البريطاني اللورد اللنبي رئاسة مجلس الوزراء تحيط به
فرقة من حملة الرماح البريطانية ووجه إندارين الى الحكومة المصرية
رفضت معظم شروطها ثم استتقلت في ٢٣ نوفمبر . ولكن حكومة
احمد زيور باشا اضطرت الى الموافقة على مطالب بريطانيا فسحبت
فرقها من السودان ووافقت على زوال ما كان لمصر من رقابة على النيل

الأزرق اما في الداخل فقد استصدرت في ٢٥ نوفمبر مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، وفي ٢٤ ديسمبر استصدرت مرسوما آخرها بحل مجلس النواب . وفي يناير ١٩٢٥ ظهر حزب الاتحاد واستندت رئاسته الى يحيى ابراهيم باشا ثم جرت الانتخابات لمجلس النواب الجديد بعد إدخال بعض التعديلات غير الدستورية على قانون الانتخاب حتى بدا لا بالقديم الذي ألغاه برلمان ١٩٢٤ ولا بالجديد الذي أقره ، فقد كانت تقضى هذه التعديلات بأن تجرى الانتخابات وفقا لنصوص قانون الانتخاب القديم مع اجراء انتخاب جديد للمندوبين الثلاثينين ولكن على الرغم من ذلك ومن تعديل الدوائر الانتخابية ومن ضغط الحكومة وتدخل الادارة نال الوفد الأغلبية وافتتح الملك في ٢٣ مارس ١٩٢٥ دور الانعقاد الأول للهيئة النيابية الثانية ثم جرت انتخابات الرئاسة للمجلس الجديد وتبين أن سعد زغلول قد فاز بالغالبية أيضا فاستصدر زيور باشا مرسوما بحل المجلس ولم تمض على افتتاحه سوى تسع ساعات وعمد الى تعطيل أحكام الدستور وشرع في استبدال قانون الانتخاب بقانون صدر في ٨ ديسمبر ١٩٢٥ وقضى يجعله على درجتين مع توافر شروط ماليه معينه في المندوبين الناخبين واضطهد المعارضة مما أدى الى ائتلاف الأحزاب لمقاومة طغيان

الوزارة وتقرير الزعماء والنواب عقد البرلمان في موعده الدستوري
فقصده أعضاؤه في ٢١ نوفمبر لافتتاح الدور الجديد . ولكن زيور
كان قد اتخذ الحيطة لمنع هذا الاجتماع فحشد قوات كبيرة مسلحة
من الجيش المصري في ساحته وخارجها وفي الشوارع المؤدية اليه .
ولما استحال على الأعضاء اختراق هذا الحصار عقدوا اجتماعهم
التاريخي في فندق السكوتلندينتال وقرروا بالاجماع الاحتجاج على قرارات
الوزارة المنافية للدستور . وفي اليوم التالي اجتمع أمراء الأسرة المالكة
بسراى الأمير كمال الدين حسين وأعلنوا تضامنهم مع نواب الأمة
وشيوخها في قرارهم واتمسوا من الملك التعجيل باعادة الحياة الدستورية
الى البلاد . ولكن الوزارة لم تأبه لهذا التضامن الجليل بين أحزاب
الأمة وأمرائها وظلت على سياستها فاجتمع مجلس الشيوخ وقرر بدوره
الاحتجاج على هذا العدوان وعلى قانون الانتخاب الجديد . ثم دعا
زعماء الأحزاب المؤتلفة الى عقد مؤتمر شعبي عام فلبى الدعوة العظام
والوزراء السابقون وشيوخ الأمة ونوابها وأعضاء مجالس المديريات
والهيئات والنقابات واجتمع المؤتمر في ١٩ فبراير ١٩٢٦ بدار محمد
محمود باشا وعرض سعد زغلول باشا موقف الوزارة من الأمة
ودستورها وبرلمانها واستقر الرأي على الاحتجاج على تصرفات الوزارة

والتماس إقالتها وإعادة الحياة النيابية .

وفي تلك الاثناء كان قد استقال اللبني في مايو ١٩٢٥ وخلفه جورج
لويد الذي وصل الى مصر في أكتوبر من السنة نفسها . ولقد أراد
المندوب السامي الجديد أن يتودد الى الشعب فاضطر الوزارة إلى النزول
على مطالبه وأجريت الانتخابات طبقاً لحكام القانون المباشر رقم ٤
لسنة ١٩٢٤ في ٢٢ مايو ١٩٢٦ فأُسفرت عن فوز الاحزاب المؤتلفة
بالدوائر التي اقتسمتها وفي ٧ يونيه ١٩٢٦ استقال زيور بعد أن عطل
الحياة النيابية ما يقرب من عام ونصف وألف عدلى يكن باشا الوزارة
الائتلافية الأولى ، وفي ١٠ يونيه افتتح الملك الدور الأول للهيئة النيابية
الثالثة . على أن عدلى لم يلبث أن استقال في ابريل ١٩٢٧ وألف ثروت
الوزارة الائتلافية الثانية وفي عهد هاثارت مشكلة الجيش : فالبرلمان
يطلب بزيادة معداته وجورج لويد يخشى أن يستخدم الجيش كأداة
سياسية فيعلن السير أوستين تشمبرلن وزير الخارجية الانجليزيه في
مجلس العموم أن فريقا من الساسة المصريين ذوى الكلمة النافذه أراد
استخدام الجيش كأداة معادية لانجلترا وتأتى ثلاث سفن حربية
انجليزيه إلى الاسكندريه لتأييد المندوب السامي في القاهرة ، ولكن
الآزمة لم تلبث أن انتهت وزار الملك فؤاد لندن مصطحباً معه رئيس

وزرائه وفي ٢٣ اغسطس ١٩٢٧ مات سعد زغلول واستقال ثروت في
١٦ مارس ١٩٢٨ فأُسندت الوزارة في نفس اليوم إلى مصطفى النحاس
باشا رئيس الوفد المصرى وشكلت من الأحزاب المؤتلفه للمرة الثالثة
ولكن الانقسام دب بين الأحزاب واستفحل ورأى الملك أن
الاتلاف قد تصدع فأقال الوزراء في ٢٥ يونيه ١٩٢٨ وعهد بتأليفها
إلى محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين .

ولقد تعرض الدستور على يد محمد محمود لمحمة شديدة فقد اقترح
رئيس الوزارة أمام الأغلبية الوفدية البرلمانية حل مجلس النواب
فاستصدر في ٢٨ يونيه مرسوما بتأجيل البرلمان لمدة شهر وما لبث ان
استصدر في ١٩ يولييه أمرا ملكيا بحله بمجلسيه وتأجيل انعقاده لمدة
ثلاثة سنوات قابله للتجديد . وبذلك عطل بعض مواد الدستور فقام
النواب والشيوخ يقاومون هذا العدوان بينهما مضت الوزارة في
تنفيذ برنامجها المرسوم حتى اضطرت إزاء السياسة الانجليزية الى ان
تستقيل في ٢ اكتوبر ١٩٢٩ فأُسندت الوزارة الجديدة المحايدة
إلى عدلى يكن باشا الذى أعاد الدستور وأجرى الانتخابات التى
أحرز الوفد فيها أغلبية ساحقة فألف مصطفى النحاس باشا وزارته
الثانية في اول يناير ١٩٣٠ . وفي ١١ يناير افتتح الملك الدور الأول

للهيئة النيابية الرابعة .

على ان النحاس لم يلبث ان استقال وألف اسماعيل صدقي باشا
وزارة مستقلة في ٢٠ يونيه ١٩٣٠ . وكان مقررأ ان يجتمع البرلمان
في مساء ٢٢ يونيه فاستصدر رئيس الوزارة في صباح ذلك اليوم
مرسوما بتأجيل انعقاده شهرا وفي ١٢ يوليه استصدر مرسوما آخرأ
بفرض الدورة البرلمانية ، فاحتج الأعضاء على تصرفات الوزارة وقرر
النواب عدم الثقة بها ولكن صدق مضي حازما في تنفيذ خطته فعدل
قانون الانتخاب وما لبث أن استصدر في ١٢٢ أكتوبر أمرأ ملكيا
بوضع دستور جديد هو المعروف بدستور ١٩٣٠ الذي أعطى الملك
وحده حق اقتراح القوانين المالية . ثارت الأمة لهذا الانقلاب
الخطير وأنكرت الدستور الجديد وتناست الأحزاب خصوصتها
فأئتلفت وتضافرت ومضت متحدة تحارب هذا الانقلاب ورفضت
ترشيح أعضائها في دوائر الانتخاب كما أصدرت قرارا إلى الأمة بعدم
الاشتراك في الانتخابات . ولكن الوزارة أجرتها على الوجه الذي
أرادته ثم افتتح الملك الدور الأول للهيئة النيابية الخامسة في يونيه ١٩٣١
وتتابع أدوارها الاربعة حتى ٢٨ يونيه ١٩٣٤ .

غير أن تجربة دستور ١٩٣٠ بعد أربع سنوات من استمرارها
قد أظهرت أن البلاد لم تكن تطبق هذا الأسلوب من أساليب الحكم
فقد تألفت جبهة من الأحزاب المؤتلفة ظلت تحاربه حتى استدعى
الملك محمد توفيق نسيم باشا في نوفمبر ١٩٣٤ إلى الحكم عساه يوفق
إلى إرضاء الأمة وتنسيق مطالبها . وغرق نسيم في صمته المأثور
وظل ينطوى على كثير من الآراء والنزعات في صدد الحياة الدستورية
وتوجس الوفد خيفة من هذا الصمت . ولم يلبث أن تبين أن هناك
محاولات ترمى إلى العبث بالحياة الدستورية في صميمها وتجلى عدا
نسيم الحقيقي لهذا اللون من الحكم الديمقراطي عند مراح يخدع الناس
بإحياء الفكرة القديمة التي نادى بها الوفد أثناء وضع الدستور وهي
انتخاب جمعية وطنية لوضعه . وظهر للملك أن نسيم يدبر مشروعا
خطيرا فسا كان منه إلا أن ضرب ضربة قوية هي أقوى ما عرف
من مناورات السياسة فقد كتب في ٢٠ ابريل ١٩٣٥ إلى رئيس
وزرائه يقول إنه من الخير العودة إلى دستور ١٩٢٣ فأعيد في
ديسمبر ١٩٣٥ . ثم عدل قانون الانتخاب بالقانون رقم ١٤٨
لسنة ١٩٣٥ ، ومن ثم أجرت وزارة على ماهر باشا الانتخابات
الجديدة التي اشتركت فيها الأحزاب المؤتلفة . ولم تلبث أن روعت

البلاد في ٢٨ ابريل ١٩٣٦ ، بوفاة الملك فؤاد فنودى في اليوم
 التالى بابنه جلالة الملك فاروق ملكا على البلاد ثم صدر مرسوم
 بدعوة الشيوخ والنواب الذين انتخبوا وعينوا حسب دستور
 ١٩٢٣ إلى الاجتماع بصفة عاجلة في ٨ مايو ١٩٣٦ في هيئة
 مؤتمر لفض وصية الملك الراحل واختيار مجلس الوصاية الموقر .
 وفي ١٠ مايو أُلِفَ النحاس زعيم الأغلبية وزارته الثالثة . وفي
 ٢٣ مايو افتتح مجلس الوصاية الدور الأول للهيئة النيابية السادسة .
 نظوى بعد ذلك على عجل وزارات محمد محمود باشا التي
 تألفت في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ وافتتح في عهدها الدور الأول
 للهيئة النيابية السابعة ، وحسن صبرى باشا وعلى ماهر باشا
 وحسين سرى باشا ومصطفى النحاس باشا التي تألفت في ٤
 فبراير ١٩٤٢ وأجرت الانتخابات للهيئة النيابية الثامنة التي
 اجتمعت في ٣ مارس ١٩٤٢ . ثم وزارة احمد ماهر باشا التي
 تألفت في ٩ اكتوبر ١٩٤٤ وافتتح في عهدها جلالة الملك
 الدور الأول للهيئة النيابية التاسعة في ١٨ يناير ١٩٤٥ . وهي
 أول هيئة أتمت لأول مرة في تاريخنا الدستورى أدوار انعقادها .
 الخمسة كاملة وستنحل بمقتضى الدستور في أغسطس ١٩٤٩ لكي
 تفسح المجال للهيئة النيابية العاشرة .

معاهدة الصداقة والتحالف

لما خرجت تركيا من الحرب العظمى الأولى مهزومة اضطرت الى أن تعترف في المادة ١٠١ من معاهدة سيفر التي وقعت في ١٠ اغسطس ١٩٢٠ بتنازلها عن كل حقوقها في مصر منذ ٥ نوفمبر ١٩١٤ وبالحماية التي كانت قد فرضتها إنجلترا على البلاد . غير أن هذه المعاهدة قد ألغيت بعد فوز ثورة مصطفى كمال وحلت محلها معاهدة لوزان في ٢٤ يوليو ١٩٢٣ ، ونصت في المادة ١٧ على تنازل تركيا عن كل حق لها في مصر منذ ٥ نوفمبر ١٩١٤ ، وصرح عصمت باشا رئيس الوفد التركي في مؤتمر لوزان بأن لمصر الحق في تقرير مصيرها بنفسها .

فكان سيادة تركيا على مصر منذ هذا التاريخ قد سقطت نهائياً ، وكان الحماية التي رسفنا في أغلالها حتى عام ١٩٢٢ كانت باطلة ، وكان المستعمر في نظر القانون الدولي مغتصب لاستقلالنا متآمر على حرياتنا ومن ثم عمد إلى أن يرطننا بعجلة امبراطورتيه عن طريق معاهدات تنشأ له بها حماية صريحة على أراضيها . ولكن الوعي القومي كان قد نما لدرجة أدت بنا إلى رفض مشروعاته التي تقدم بها ،

فطلت علاقاتنا بالجملة معلقة في انتظار حل مرض وتسوية عادلة .
على أن المصريين قد شغلهم في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٢ ،
١٩٢٤ مشئون الحكم والدستور فما ان استقرت الأحوال بتأليف
وزارة سعد زغلول باشا الدستورية الأولى حتى أبدى المستر رمسي
مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية استعداد حكومته للمفاوضة
مع الحكومة المصرية فأبحر سعد إلى لندن في ٢٥ يولييه ١٩٢٤ حيث
دارت المحادثات وتمسك الزعيم تمسكا تاما بزوال كل سيطره بريطانية
على حكومة مصر على اعتبار أن لها الحق الكامل في الاستقلال التام
والسيادة على السودان وحماية قناة السويس ولكن رفضت جميع
مطالبه فقال كلمته المأثورة « لقد دعونا إلى هنا لكي نتحرر ولكننا
رفضنا الانتحار . » وأسدل الستار على هذا الفصل من مهزلة
المفاوضات واستقال سعد وجاء احمد زيور باشا صاحب سياسة
إنقاذ ما يمكن إنقاذه فسلم لإيطاليا بواحة جنجوب في ٦ ديسمبر
١٩٢٥ بناء على نصيحة انجلترا ومضى ينفق أيامه في النضال مع
الأمة على الدستور حتى كتب لها أن تنتصر عليه .

وعندما تولى عبد الخالق ثروت باشا الوزارة في ٢٦ ابريل
١٩٢٧ وضحت نيات انجلترا في الضغط على الحكومة المصرية

وإكراهها على الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة . وانتهن
السير أوستن تشمبرلان وجورد رئيس الوزارة المصرية في لندن
أثناء رحلة الملك فؤاد إلى أوروبا وحادثه في شأن عقد معاهدة
لتنسوية العلاقات المصرية الإنجليز . وعاد ثروت بمشروع
معاهدة تبعية واحتلال اعترض الوفد عليه أشد الاعتراض فأعلن
تشمبرلان أنه لا يستطيع الاعتراف بغير تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢
وطلب من مصطفى النحاس باشا الذي تولى الوزارة منذ ١٦ مارس
١٩٢٨ سحب بعض المشروعات التي ظن الوزير الإنجليزي أنها لا تتفق
مع التحفظات الواردة في هذا التصريح فسقطت وزارة الوفد بعد أشهر
قليل وحلت محلها وزارة محمد محمود باشا التي عطلت الدستور والبرلمان
وقد سافر الملك فؤاد في صيف عام ١٩٢٩ إلى أوروبا لزيارة بعض
ممالكها وتبعه محمد محمود باشا فقصده إلى لندن طالبا معونة إنجلترا
لإلغاء الامتيازات الأجنبية ، ولكن وزير الخارجية الإنجليزية
المستر هنري كاتزنر انتهن الفرصة وعمل على عقد معاهدة مع مصر وقد سارت
المفاوضات على نسق مشروع ثروت - تشمبرلان واتفق على أن
يكون الغرض من بقاء الجيش الإنجليزي في مصر حماية قناة
السويس . ولكن نواب الأمة وشيوخها ارموا برقيات احتجاج إلى

الوزارة البريطانية يستنكرون فيها هذه المفاوضات ويؤكدون عدم اعتراف الأمة بنتائجها مادام الدستور معطلا . ولقد انتهت المفاوضات في ٢٣ أغسطس ١٩٢٩ وطالب هندرسن بعرض المشروع الذي افضت اليه على برلمان تمثل فيه جميع الاحزاب المصرية حتى اذا وافق عليه أمكن لحكومته عرضه على البرلمان البريطاني لعقد المعاهدة . وعاد رئيس الوزارة الى مصر فرفع استقالتة في ٩ أكتوبر ١٩٢٩ .

وعندما ألف النحاس باشا وزارته الثانية في اول يناير ١٩٣٠ بدأت المفاوضات من جديد مع هندرسن وأصر النحاس على ضرورة اعتراف إنجلترا بحقوق مصر المهمة في السودان فينقطع حبل المفاوضة ولا تليث أن تسقط الوزارة .

وفي عام ١٩٣٤ عينت الحكومة البريطانية السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) مندوبا ساميا لها في مصر وألقت على عاتقه مهمة عقد معاهدة مصرية انجليزية . وقد أشار المندوب السامي الجديد على حكومته بتصحيح الموقف السياسي في مصر بتشكيل وزارة ائتلافية تجري انتخابات حرة ثم عدلت الفكرة إلى وزارة قومية من رجال يمكن أن يقال أنهم محايدون أو

مشربون بالميل المتعبدل إلى المعارضة والوفد مهمتها الأصلية
إبرام المعاهدة على أن تجرى المفاوضات في مصر ويكون واضحاً
في شروط قبولها للحكم أن يتولى النحاس باشا زعيم الأغلبية
رئاسة الطرف المصرى للمفاوضات مع بعض الوفدين والزعماء
الممتازين وكبار الموظفين . وبعد ملائسات وظروف وأزمات
تطورت الفكرة حتى صدر في فبراير ١٩٣٦ مرسوم بتأليف
هيئة رسمية للمفاوضات برئاسة النحاس باشا بها ممثلون من جميع
الأحزاب ماعد الحزب الوطنى صاحب المبدأ المعروف الذى
يتمسك بالألا تجرى أى مفاوضة الا بعد الجلاء . وقد بدأت
هذه الهيئة محادثة هيئة بريطانية برئاسة السير مايلز لامبسون
بقصر الزعفران بالقاهرة في مارس ١٩٣٦ وتمت المحادثات
بنجاح بقصر انطونيادس بالاسكندرية في اغسطس وسافر الوفد
المصرى الرسمى الى لندن بدعوة من الحكومة البريطانية لإمضاء
المعاهدة هناك . وقد تم التوقيع عليها بقاءة لوكارنو بوزارة الخارجية
البريطانية في ٢٦ اغسطس ١٩٣٦ .

ومن ثم يمكن أن تعتبر معاهدة الزعفران وليدة سبع
محاولات متكررة بدأها سعد زغلول سنة ١٩٢٠ ثم تلاه عدلى

يكن سنة ١٩٢١ فسعد زغلول ثانية سنة ١٩٢٤ فثروت سنة ١٩٢٧
فمحمد محمود سنة ١٩٢٩ فالنجاس سنة ١٩٣٠ ثم في سنة ١٩٣٦ مع
أعضاء الجبهة الوطنية . وبطبيعة الحال كانت كل مفاوضة تؤثر في التي
تليها وتمهد جزءا من الطريق المؤدى إلى الاتفاق المنشود وكان كل
ربح لمصر في احداها يعتبر حقا مكنتسبا في المفاوضات التي تعقبها وبذلك
كانت آخر المفاوضات اكملها وأتمها يتمثل فيها رصيد الحساب
السابق أى كل ما كسبته مصر خلال هذه المحاولات والجهود الشاقة
فلقد نصت هذه المعاهدة على انتهاء احتلال القوات البريطانية
لمصر عسكريا وعلى أن تبقى قوات بريطانية في منطقة قناة السويس
على ألا تكون لها صفة الاحتلال وإنما توجد بقصد مساعدة
القوات المصرية على الدفاع عن القناة إلى أن يحين الوقت الذي
يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى قد أصبح
في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فيها
وسلامتها التامة . أما فيما يختص بالسودان فقد اتفق على أن تسير
إدارته حسب اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات
جديدة لتعديل هذه الاتفاقية . وأهم من ذلك اتفق على أن تعقد
مخالفة بين الطرفين وأن يقوم كل منهما بمساعدة الآخر إذا اشترك

في حرب ، وانحصرت مساعدة مصر في أن تقدم داخل حدودها
جميع التسهيلات التي في وسعها إلى حليفها . ثم تعهدت انجلترا بأن
تساعد مصر لدى الدول صاحبة الامتيازات الهوافقة على إلغائها .
أما عن مدة المعاهدة فقد اتفق على أن يدخل الطرفان في مفاوضات
بناء على طلب أى منهما في أى وقت بعد انقضاء عشرين سنة على
تشفيذها دون أن يكون لأى تغيير فيها عند إعادة نظرها أى أثر
في استمرار التحالف بين الطرفين .

ولا أقل من أن يقال عن المعاهدة على ضوء شروطها أنها
حسنة في مجموعها إذا ما قورنت بما سبقها من مشروعات وإذاعرفنا
أن مصر لم تكن طرفا حرا عند إبراهيم : فلقـد كانت القوات
البريطانية تحتل أراضيها فضلا عن ان الجانب البريطانى لم يدع عند
المفاوضين المصريين مجال للشك فيما يترتب من نتائج على رفضهم
التسليم بمطالب بريطانيا . فقبل بدء المفاوضات مباشرة وجه المندوب
السامى البريطانى إلى حكومة مصر مذكرة شفوية اوضح فيها أن
الاخفاق في عقد اتفاق قد تترتب عليه نتائج جدية وأن بريطانيا
تحتفظ في هذه الحالة بحق إعادة النظر في سياستها نحو مصر .

هذا بالإضافة إلى أنها انعقدت في وقت ألقت فيه مصر نفسها في خوف من النازية الألمانية والفاشية الإيطالية التي كانت تحشد قوات ضخمة في ليبيا لا تقتضيها حالة هذه البلاد وتسكن مئات الآلاف من الأسر الإيطالية في هذه الصحارى الجرداء ليسكونوا قوة محاربة مرابطة فيها تنشئ الطرق الحربية في اتجاه مصر التي اعتبرها سياسة إيطاليا جزءاً متمماً لأحلامهم في السيطرة على البحر الأبيض المتوسط وإعادة الدولة الرومانية القديمة إلى التاج الإيطالي مما كان فيه تهديد لمركز إنجلترا في مصر والشرق بوجه عام . ومن ثم نصت ملحقات المعاهدة على عدد من الالتزامات من شأنها مساعدة إنجلترا على الوقوف في وجه الزحف الإيطالي في الصحراء الغربية منها الترخيص إلى الجانب البريطاني بدراسه الأرض في هذه الصحراء ورسم الخطط الحربية والتزام الحكومة المصرية بإنشاء الطرق المؤدية إليها وتعزيز الخط الحديدى بين الاسكندرية ومرسى مطروح والترخيص بإبقاء وحدات بريطانية في الاسكندرية لمدة ثماني سنوات .

ليس معنى هذا أن المعاهدة قد حققت كل أمانى المصريين كاملة فلا زال المستعمر بمقتضاها قوات مرابطة في أراضيها ولا زال حكم السودان يجرى على أساس اتفاقية ١٨٩٩ الظالمة ، فضلا عن أنها

فرضت علينا تحالفاً أبدياً يحقق لبريطانيا دوام إذعان مصر لأغراضها الاستعمارية وإلزاماً بأن ترمى أبداً في أحضانها . كما أعطت لـانجلترا فرصة ذهبية لأن تشفرد بالدفاع عن قناة السويس فتضمنت أحكاماً ترمي إلى اعتبار القناة طريقاً رئيسياً للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية وبذلك خالفت مبادئ العالمية والمساواة والحيدة التي شرعتها اتفاقية سنة ١٨٨٨ والتي اتفقت فيها الدول الأوروبية على أن القناة طريق دولي للمواصلات مفتوح للأمم جميعاً على أساس المساواة في وقت الحرب والسلم وعلى أن مسؤولية الدفاع عن هذا الطريق الحيوى تقع على مصر .

إنما نعود فنقول انها بدت مناسبة لظروف وملابسات الوقت والزمن الذى عقدت فيه فلم تظهر عيوبها الا بعد تجربة استغرقت عشر سنوات كان الوعى القومى خلالها يوحى باعداد العدة لوثبة جديدة كما انها كانت بداية لاستقرار سياسى فقد اعترفت فيها انجلترا باستقلال مصر التام فى شئونها الداخلية والخارجية ؛ كما ترتب عليها أن قرر مؤتمر مونترية فى ٨ مايو ١٩٣٧ ، إلغاء الامتيازات التى كانت تتمتع بها دول أوروبا وهى انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا واليونان والبرتغال والسويد والترويج فى مصر فزال ما كان يقيد السيادة المصرية فى التشريع

بحيث تسرى تشريعاتنا في المواد الجنائية والمدنية والتجارية
والادارية والمالية وغيرها على جميع سكان مصر من مصريين
وأجانب ، ويلغى القضاة المختلط والقنصل وتوحد سلطة القضاء .
كما وافقت الدول بعد ذلك بإجماع الآراء على قبول مصر عضوا
في عصبة الأمم فأتيج لها فرصة الاشتراك في السلام العالمى
وتأكد مركزها الدول بعد أن تخلصت من كثير من قيود الماضى .



في مجلس الامن الدولي

هكذا بدأت مصر بعهد جلالته الملك فاروق الأول عهدا مزدهرا سعيدا في حياتها السياسية فقد تولى جلالته سلطته الدستورية في ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ وحرص حرصا تاما على ترقيه كل ما هو متصل بالمرافق العامة من زراعة وصناعة وتجارة وتعليم ، حتى كان شهر سبتمبر من عام ١٩٣٩ اذ تلبدت غيوم السياسة الدولية ونشبت الحرب العالمية الثانية بين دول المحور والحلفاء واكتوى العالم بنارها وكان الشرق ميدانا هاما من ميادينها فلعبت مصر حكومة وشعبا دورا خطيرا في سبيل احراز النصر على الفاشية والنازية وقدمت لنصرة الحلفاء كل ما في وسعها من معونة صادرة عن المشل الديمقراطية السامية .

فمنذ اليوم الأول لاعلان الحرب وقفت مصر الى جوار حليفاتها فقطعت علاقاتها باعدائها ووقفت كل جهودها وجزءا كبيرا من مواردها لخدمة الأغراض العسكرية . وفي فبراير ١٩٤٥ صارت مصر مسرحا لمقابلات عدة بين الملك فاروق والمستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانيه والمستر روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والملك

ابن السعود ملك الحجاز والامبراطور هيلاسيلاسى امبراطور الحبشة
ثم مقابلات بين أحمد ماهر باشا رئيس الحكومة وقتذاك والمسترايدن
وزير الخارجية الانجليزيه ويتمخض كل هذا عن اتصال دائم مستمر
بين رئيس الحكومة وأقطاب السياسة والرأى فى مصر ، وتعلن
حكومة أحمد ماهر باشا الحرب على دول المحور فى ٢٣ فبراير ١٩٤٥
لكى تكتسب حق الاشتراك فى مؤتمر الصلح بعد أن قصر مؤتمر القرم
هذا الحق على الدول التى أعلنت الحرب بالفعل على المحور . وتتوالى
بعد ذلك انتصارات الحلفاء حتى تم فى الدقائق الأولى من صباح ٩ مايو
١٩٤٥ توقيع الوثائق الرسمية الخاصة بتسليم ألمانيا .

ومن ثم عمل المصريون على تسوية المسائل التى جددت فى أعقاب
الحرب بين مصر وحليفاتها ، وأدرك الرأى العام أن الوقت قد حان
للتخلص من قيود معاهدة الزعفران بقدر ما أدرك حق مصر السكامل
فى أن تباشر حقوقها فى السيادة كاملة وفى أن تسعى لإقامة علاقاتها مع
انجلترا على القواعد العامة للقانون الدولى العام وعلى ميثاق الأمم
المتحدة الذى أصبح حجر الزاوية فى تنظيم علاقات الدول بعضها ببعض
وتعالت الصيحات حينذاك تطالب بالجلاء وارسلت وزارة محمود فهمى
النقراشى باشا التى تألفت فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ مذكرة بتاريخ ٢٠

ديسمبر ١٩٤٥ الى انجلترا اوضحت فيها أن المعاهدة الانجليزية المصرية
لسنة ١٩٣٦ قد أبرمت في ظروف دولية لم يعد لها وجود فينبغي
اعتبارها قد استنفدت أغراضها وأصبحت غير ذات موضوع ؛
وطالبت الوزارة الدخول في مفاوضات بقصد توجيه العلاقات المصرية
البريطانية توجيهها جديدا على ضوء المبادئ التي أقامها ميثاق الأمم
المتحدة وبدأ النقراشي المفاوضات مع الجانب البريطاني حتى
اضطرته الظروف الى الاستقالة في ١٥ فبراير ١٩٤٦ وجاء رئيس
الوزارة الجديد اسماعيل صدقي باشا فشرع في إتمام ما بدأ سلفه وسافر
إلى لندن يصحبه وزير خارجيته ابراهيم عبد الهادي باشا وانتهت
مفاوضاته مع المستر بيفن وزير الخارجية الانجليزية إلى المشروع
المعروف بمشروع صدقي - بيفن

لقد كان هذا المشروع يربط مصر بالامبراطورية البريطانية أو
على حد التعبير الاستعماري القديم يدخلها في دائرتها المرنة ويعرضها
بالمخالفة العسكرية التي تعقدها معها لمشاكلها الدولية التي لا تنتهي ، فهو
يعطي انجلترا الحق في الاشتراك في الدفاع عن مصر وعن منطقة
الشرق الأوسط في جملتها ، كما يعطيها مركزا يسمح لها بالتجسس على
جميع مراكزنا العسكرية والمالية والاقتصادية وسيميل الى التدخل الدائم

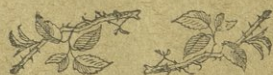
في شئونا الداخلية . أما فيما يختص بالسودان فيلاحظ أن المشروع
 لم يأت بجديد ولم يغير الأوضاع القائمة التي كانت ولا زالت مصدر
 شكوانا ، فثبت اتفاقية سنة ١٨٩٩ والمادة الحادية عشرة من معاهدة
 سنة ١٩٣٦ رغما عن أنه قد نص فيها على توقيت الحكم الثنائي في
 جنوب الواي ريثما تتناوله مفاوضات لاحقة . هذا بالإضافة الى أن
 المشروع قد مد أجل الاحتلال ثلاث سنوات تبدأ في عام ١٩٤٦
 ولم يكن أحد إذ ذاك يدري بما تأق به الأيام في خلال هذا الزمن
 الطويل فينتحل الانجليز كما تعودوا شتى المعاذير للبقاء وإرجاء الجلاء .
 ولهذا لم يلق المشروع تأييدا واستقبال صدق . وأفسح المجال
 للنقراشي باشا مرة ثانية في ٩ ديسمبر ١٩٤٦ . ولكن الجانب البريطاني
 لم يلبث أن تمسك بموقفه لا يجيد عنه الا في الظاهر حتى اعلن النقراشي
 في مجلسي البرلمان في ٢٧ يناير ١٩٤٧ قطع المفاوضات بناء على قرار
 مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ يناير ١٩٤٧ . وتردد أن الحكومة قد
 عقدت نيته على عرض الخلاف القائم بينها وبين بريطانيا على هيئة الأمم
 المتحدة ولكنها تذكأت قبل اتخاذ قرار حاسم حتى ساد الاعتقاد
 بأنها لم تكن جادة في نواياها أو انها تحاول ان تجبر البريطانيين على
 التقدم بعروض جديده خير من سابقتها . وفي الساعة السابعة والدقيقة

الأربعين من مساء ١١ يولييه ١٩٤٧ قطع النقراشى الشك باليقين
فأذاعت رئاسة مجلس الوزراء عريضة الدعوى التى قدمها محمود حسن
باشا - فغير مصر فى وشنطون الى مجلس الأمن الدولى .

وفى ٥ اغسطس ١٩٤٧ ألقى النقراشى باشا بيانا مسهبيا أمام مجلس
الأمن الدولى فى ليك سكسس بنيويورك . وقد عرض فيه الأسباب
التي دفعت مصر الى ان تلجأ الى المجلس متضمنة الاخفاق الذريع الذى
منيت به المفاوضات المصرية الانجليزية . ثم تكلم عن ظروف
الاحتلال البريطانى لمصر فى عام ١٨٨٢ وعن الأدوار التى مرت بها
المسألة المصرية الى ان انعقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ فأوضح ما فيها
من قيود ملزمة لمصر تتعارض وأحكام ميثاق الأطلسى والاتفاقات
الدولية ، وأفاض فى شرح التطورات التى مرت بها مسألة السودان
والجهود التى تبذلها إنجلترا للسيطرة عليه وفصله عن التاج المصرى
وطلب الى المجلس ان يقرر « إجلاء القوات البريطانية جميعها عن
وادي النيل وعن السودان وعن أى جزء آخر من الأراضى المصرية
جلاء كاملا غير مشروط بشرط ، وانهاء النظام الادارى الذى يتمسك
به البريطانيون فى السودان وذلك حتى تتمكن مصر من ان تؤدى
نصيبها فى حفظ السلم والأمن على أساس المساواة فى السيادة وحتى

يتمسكن مواطنونا السودانيون من مشاركة شعب مصر
رفاهيته وأمانه . .

ولكن مجلس الأمن بعد مناقشات ومناورات ترك القضية
معلقة فعاد النقراشى وبدأ التفسير من جديد فى الخطوة التى
يمكن أن نخطوها من أجل تحقيق مطالبنا القومية العادلة لولا
أن شغلنا حكومة وشعبا وباء السكوليرا الذى وفد على البلاد
منذ سبتمبر ١٩٤٧ . ولم تلبث أن ثارت قضية فلسطين وتخرجت
الحالة فيها بين العرب واليهود فالقت مصر نفسها كدولة عربية
لها الزعامة على العالم العربى أمام واجب مقدس يحدها لأن
تساهم فى تخليصها من الصهيونية بمثل سلاحها : بقوة الحديد
والنار . وفى ١٥ مايو ١٩٤٨ غزت القوات المصرية فلسطين وظلت
تجاهد إلى أن وقعت هدنة رودس فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ .



و ثائق تاريخية

النصوص الخاصة بمصر

في معاهدة لوزان ٢٤ يولييه ١٩٢٣

المادة ١٧ يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر

والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤

المادة ١٨ - صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض

العثمانية المضمونة بالجزية المصرية وهى القروض المعقودة فى سنوات

١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر

لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العام ،

وصارت مصر محرره من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

المادة : ١٩ - إن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة

المصرية التى لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأملاك المنسلخة

من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين

الدول صاحبة الشأن فى الظروف التى تعينها .

المادة : ٩٩ - ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس

بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات

التي لها صبغة اقتصادية أو فنية المبيته فيما يلى بين تركيا

والدول المتعاقدة فيها

(٦) معاهدة الأستانة المعقودة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة في قناة السويس مع التحفظ الوارد في المادة ١٩ من المعاهدة الحالية .

* * *

معاهدة الن عفران

٢٦ أغسطس ١٩٣٦

المادة الأولى - انتهى احتلال قوات صاحب الجلالة الامبراطور لمصر من الناحية العسكرية .

المادة الثانية - يقوم من الآن فصاعدا بتمثيل صاحب الجلالة الملك والامبراطور لدى بلاط جلالة ملك مصر وبتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سائر جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

.

المادة الرابعة - تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض

منها توطيد دعائم الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما
المادة الخامسة - يتعهد كل من الطرفين المتعاهدين بأن
لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة
والأبىرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية
المادة السادسة - إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين
ودولة أخرى الى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك
الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف
بالوسائل السلمية . . .

المادة السابعة - إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب . . فان
الطرف الآخر يقوم فى الحال بإنجاده بصفته حليفاً . . . وتنحصر
معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم
أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، فى أن يقدم الى صاحب
الجلالة والامبراطور داخل حدود الأراضى المصرية . . جميع
التسهيلات والمساعدة التى فى وسعها ، بما فى ذلك استخدام موانئه
ومطاراته وطرق المواصلات . .

المادة الثامنة - بما أن قناة السويس التى هى جزء لا يتجزأ
من مصر هى فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات ، كما هى

طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية
البريطانية ، فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على
أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده
حرية الملاحة فى القناة وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك
مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع فى الأراضى
المصرية بجوار القناة قوات تتعاون مع القوات المصرية
لضمان الدفاع عن القناة ولا يكون لوجود تلك القوات صفة
الاحتلال بأى حال من الأحوال ، كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه
بحقوق السيادة المصرية

المادة الحادية عشرة - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة
فى المستقبل لتعديل اتفاقى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ قد اتفق
الطرفان المتعاقدان على أن ادارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين
المذكورتين والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى
لإدارتها فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين يكون
جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع
عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين . تكون الهجرة

المصرية إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام . لا يكون هنا تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الوطنيين المصريين في شئون التجار والمهاجرة أو في الملكية .

المادة الثانية عشرة - يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن أرواح الأجانب وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها

المادة الثالثة عشرة - يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن نظام الامتيازات القائم الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ، ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر في إلغاء هذا النظام دون إبطاء .

... ..

المادة الخامسة عشرة - أتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدات الحالية أو تفسيرها ، ولا يتسنى لها تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

المادة السادسة عشرة - يدخل الطرفان المتعاقدان في مفاوضات بناء على طلب أى منهما في أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على

تنفيذ هذه المعاهدة ومن المتفق عليه أن أى تغيير فى المعاهدة عند إعادة نظرها يسكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين .



اتفاق مونتريه ٨ مايو ١٩٣٧

الخاص بإلغاء الامتيازات

بما أن نظام الامتيازات المعمول به إلى الآن فى مصر أصبح لا يتفق والحالة الجديدة التى وصلت إليها بتقديم نظمها وأنه يجب لذلك إلغاء هذا النظام .

ولما روى من أنه من الملائم بعد الاتفاق على إلغاء هذا النظام أن توضع العلاقات بين الطرفين على أساس احترام استقلال الدول وسيادتها ووفقا لأحكام القانون الدولى العام .

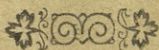
ولما تشعر به الدول المتعاقدة من الرغبة الصادقة فى تسهيل التعاون بينها فى أوسع مدى وأتم ثقة قررت عقد اتفاق لهذا الغرض .
المادة الأولى - تعلن الدول المتعاقدة كل فيما يخصها قبول إلغاء الامتيازات فى القطر المصرى إلغاء تاما من كل الوجوه .

المادة الثانية - مع مراعاة مبادئ القانون الدولى يخضع

لأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية
والادارية والمالية وغيرها ،

ومن المفهوم أن التشريع الذى يسرى على الاجانب لن يتنافى مع
المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث ولن
يتضمن فى المسائل المالية على الخصوص تمييزا مجحفا بالأجانب أو
الشركات المؤسسة وفقا للقانون المصرى والتي يكون فيها للأجانب
مصالح جديدة .

المادة الثالثة — يستمر بقاء محكمة الاستئناف المختلطة والمحاكم
المختلطة الموجودة الآن لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ،
وابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ يكون تنظيم هذه المحاكم
بمقتضى قانون مصرى يصدر بلائحة التنظيم القضائى الملحق هذابنص
الانقاف ، وتسمى المدة ما بين ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ و ١٤ أكتوبر
سنة ١٩٤٩ فترة الانتقال .



مصادر الكتاب

اكتفينا هنا بذكر المصادر ذات الدرجة الأولى من الأهمية
وأغفلنا عددا كبيرا من المصادر الثانوية التي لا يتسع المقام لذكرها

وثائق غير منشورة

مراسلات الزعم مصطفى كامل باشا مع رجال المعية السنية في عهد
الحديو عباس حلمي الثاني وقد قدمها حضرة زميلي الفاضل الأستاذ
أحمد ولي الدين المدرس الأول للمواد الاجتماعية بالمدرسة العباسية
الثانوية وستنشر قريبا

الكتب الانجليزية والفرنسية

- 1 Blunt : Secret History of the English Occupation of Egypt. 2 vols.
- 2 Charles Roux : Bonaparte Gouverneur d'Egypte.
- 3 Colvin : The Making of Modern Egypt.
- 4 Cromer ; Modern Egypt. 2 vols.

- 5 Crouchley : The Economic Development of Modern Egypt.
- 6 Dodwell : The Founder of Modern Egypt.
- 7 Ghorbal : The Beginnings of the Egyptian Question.
- 8 Lane : Modern Egyptians.
- 9 Lloyd : Egypt Since Cromer.
- 10 Milner . England in Egypt.
- 11 Sabry . L'Empire Egyptien sous Mohamed Ali.
- 12 Sabry . L'Empire Egyptien sous Ismaïl.
- 13 Shukry . The Khedive Ismaïl and Slavery in the Sudan.

* * *

الكتب العربية

- (١٤) احمد حافظ عوض بك : فتح مصر الحديث
 - (١٥) الياس الأيوبي : تاريخ مصر في عهد الخديو اسماعيل باشا
- (جزءان)

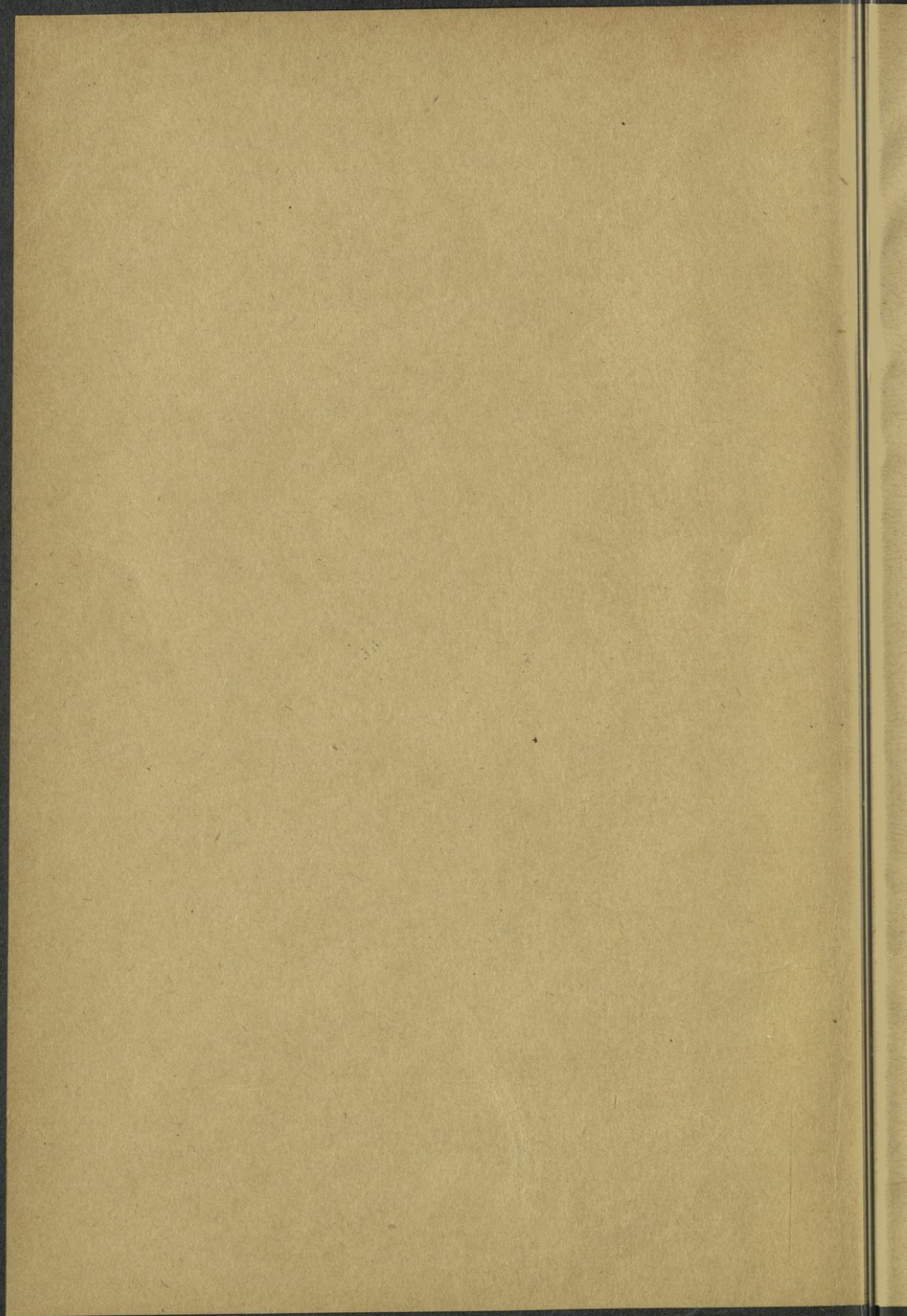
- (١٦) حسين مؤنس : الشرق الاسلامى فى العصر الحديث
- (١٧) رودشتين (ترجمة العبادى وبدران) : تاريخ المسألة المصرية
- (١٨) سليم خليل نقاش : مصر للمصريين (٩ أجزاء)
- (١٩) عبد الرحمن الجبرى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار
- (٢٠) عبد الرحمن الرافعى بك : تاريخ الحركة القومية وتطور نظم الحكم فى مصر (جزءان)
- (٢١) عصر محمد على » »
- (٢٢) عصر اسماعيل (جزءان) » »
- (٢٣) الثورة العربية والاحتلال الانجليزى » »
- (٢٤) مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتلال » »
- (٢٥) مصطفى كامل » »
- (٢٦) محمد فريد » »
- (٢٧) ثورة سنة ١٩١٩ (جزءان) » »
- (٢٨) فى اعقاب الثورة المصرية » »
- (٢٩) فيليب جلاذ : القاموس العام للإدارة والقضاء
- (٣٠) كراييتس : ابراهيم باشا (ترجمة محمد بدران)
- (٣١) اسماعيل المفتى عليه (ترجمة فؤاد صروف) »

- (٣٢) محمد ابودائله : مركز مصر الدولى .
- (٣٣) محمد رفعت بك : تاريخ مصر السياسى فى الازمنة الحديثة
للمدارس العالية .
- (٣٤) محمد شفيق غربال بك : محمد على الكبير
- (٣٥) محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسيه وظهور محمد على
- (٣٦) , , , بناء دولة (مصر محمد على)
- (٣٧) , , , مصر والسيادة على السودان
- (٣٨) اساتذة كلية الآداب : المجلد فى التاريخ المصرى
(مصر المعاصرة للدكتور محمد مصطفى صفوت)
- (٣٩) الوقائع المصريه .
- (٤٠) صحف الوطن . ومصر والاهرام والمصور .



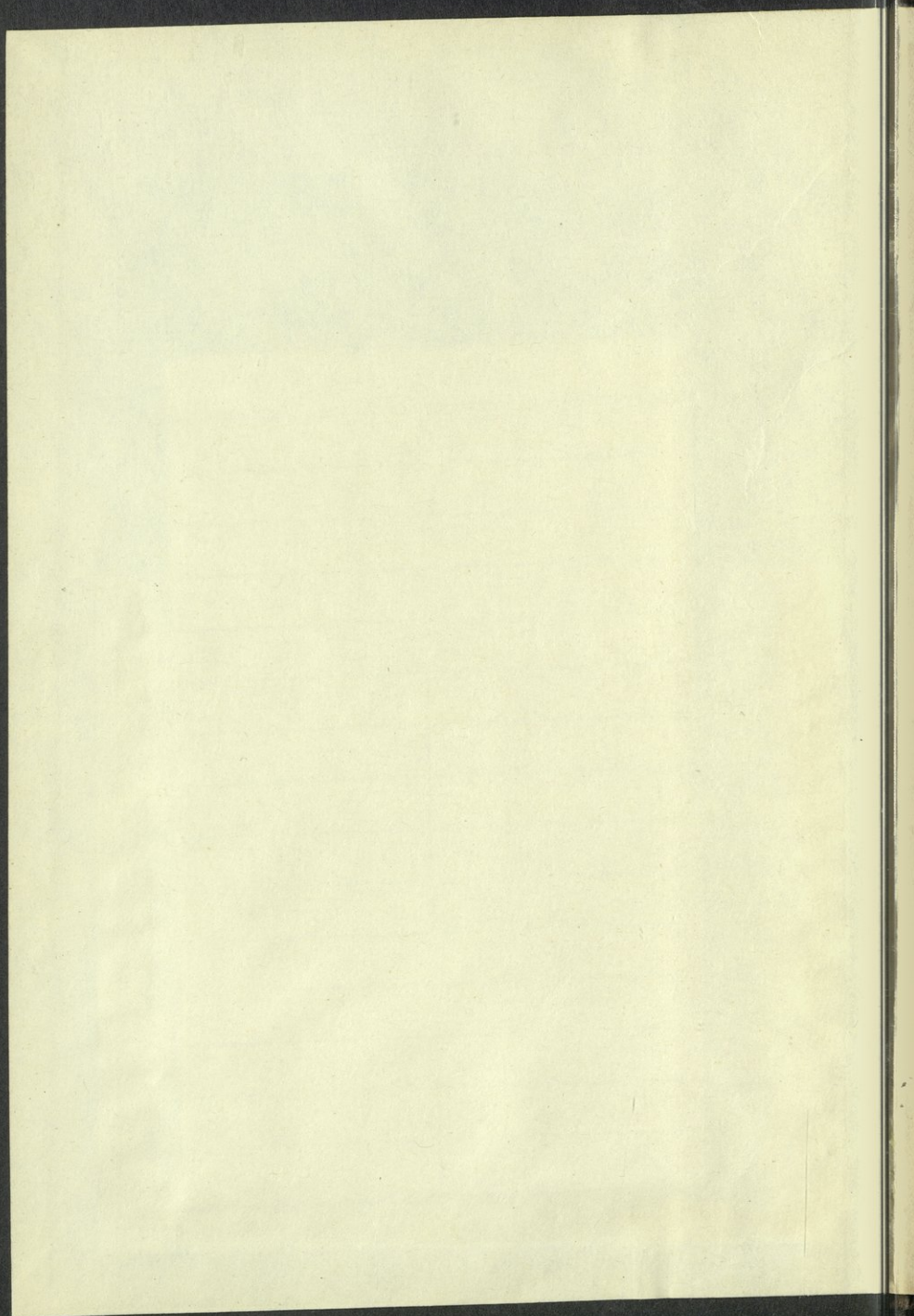
❦ تصويب ❦

صفحة	سطر	خطاً	صواب
٩	٩	آثر العثمانيون	آثر العثمانيون
١٢	٢	اغلق	اعلن
١٨	١٧	جلس عرش	جلس على عرش
٢٤	١٥	١٣٦٦	١٨٦٦
٣٣	١٧	التأيد	التأييد
٤٢	١	فإل	فإن
٤٢	١٣	ابد	ابدا
٥٣	٦	السودا	السودان
٧٨	١٢	يذو —	يذينا
٨٦	١	المتعديل	المعتدل
٨٧	١٥	اتفايية	اتفاقية



مَطْبَعَةُ السَّعْدِ

طنطا - شارع احمد ماهر



320.158:A13WA

عبد الصمد

المع. القوم. في مصر.

320.158

A13WA

FEB 7 '68

F 177

~~1 Jun 68~~



320.158:A13wA:c.1

عبد الصمد :محمد يوسف

النوعى القومى فى مصر

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01013666

320.158

A13wA

C.1